الضرائر الشعرية الموافقة للقراءات القرآنية "دراسة تحليلية"

د. هيفاء بنت عبدالرحمن بن محمد الحواس
قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة الملك فيصل

الضرائر الشعرية الموافقة للقراءات القرآنية "دراسة تحليلية"

د. هيفاء بنت عبدالرحمن بن محمد الحواس

قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة الملك فيصل

تاريخ تقديم البحث: ١٢/ ٤/ ١٤٤٤ هـ تاريخ قبول البحث: ١٤/ ٦/ ١٤٤٤ هـ

ملخص الدراسة:

أبرزت هذه الدراسة الضرائر الشعرية التي جاءت موافقة لقراءات قرآنية متواترة أو شاذة من خلال كتب الضرائر الشعرية الخمسة. وبهذا توضح الدراسة أهمية القراءات القرآنية في التقعيد اللغوي. وأنها المصدر الأول للاحتجاج اللغوي.

كما عمدتْ الدراسة إلى ذكر تلك الضرائر الشعرية التي أتت موافقة للقراءة القرآنية، وإبراز آراء مؤلفي كتب الضرائر الشعرية فيها. فهناك من أخرجها من الضرورة، وهناك مَنْ قوَّى الضرورة، أو حسَّنها.

وخلصتْ إلى أن جزءا من تلك الضرائر الشعرية لا يعدو كونها صوتية، فهي بعيدة عن الضرورة أو الشذوذ، وجزءا من تلك الضرائر لغة من لغات العرب، وما ورد من ضرائر موافقة للقراءة القرآنية متواترة أو شاذة صحيحة السند فالأقرب إلى الصواب خروجها من الضرائر.

الكلمات المفتاحية: آراء النحاة، الضرورة الشعرية، القراءة القرآنية.

Poetic Necessity in Accordance with the Quranic Readings: An Analytical Study

Dr. Haifa A. Alhawass
Department Arabic language – Faculty art
King Faisal university

Abstract

The study has highlighted the importance of Quranic readings in setting grammar rules in Arabic by investigating the poetic necessities which were in accordance with frequent or irregular Quranic readings through five books of the poetic necessities .In addition, the study has pointed out the opinion of the poetic necessities books authors' and how poetic necessity should be in accordance with the Quranic readings. However, some argue that the poetic necessity should not be in accordance with the Quranic readings; others state that the poetic necessity is stronger than the Quranic readings. In conclusion, the study has chosen the opinion which seems to be the correct one.

***keywords*:** Grammarians' opinions, poetic necessity, Quranic reading.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على هديه، واقتفى أثره إلى يوم الدين، أما بعد:

فلا يخفى على كلِّ ذي لبٍ أنَّ السماع يُعدُّ الأصل الأول الذي اعتمد عليه النُّحاة في تأصيل قواعدهم. وهو: الكلام العربي المنقول النقل الصحيح"[(١)]، فيشمل بذلك: كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين.

وكتاب الله تعالى هو "النصُّ المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف، وعلوم البلاغة، فليس هناك شكٌّ في أنه ذروة الفصاحة العليا في أنقى أصالتها".[(٢)]

وقد نزل كتابنا العزيز القرآن الكريم على أكثر من حرف؛ لحكم عدة، منها: التيسير على العباد، فلهجات العرب متعددة، وأحرفهم تختلف. قال رسول الله ﷺ: " إنَّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه"[(٣)]. وعليه، فالقراءات القرآنيَّة ذخيرة لغويَّة ونحويَّة؛ حيث إنها تعضد قواعد النحو، وتدعم شواهده. وفيها تتجلى خصائص اللغة العربيَّة؛ لما فيها من ظواهر صرفيَّة، أو نحويَّة. وما من وجه من وجوه القراءات، أو أسلوب من أساليب الضبط الصوتي

(١) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة (٤٥).

(٢) حسانين، عفاف. في أدلة النحو (١٥).

(٣) الزبيدي، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح (٥٢١).

أو الإعرابي إلا وله سبب يرتكز عليه من لغة العرب؛ حيث إنها المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدا في شبه الجزيرة العربيَّة.

والقرآن مصدر للاحتجاج بكل قراءته الواردة، متواترة، أو شاذة. فهو الدليل إلى القاعدة، والشاهد على صحتها. قال السيوطي: "أما القرآن فكلُّ ما ورد أنه قُرئ جاز الاحتجاج به في العربيَّة، سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربيَّة... ".(١)

ويقول الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف قراءة القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربيَّة، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها"(٢).

وقد استخدم النُّحاة القراءات القرآنيَّة؛ لتقوية الأصول النحويَّة، وتعزيز الآراء الفرديَّة، كما أنها استخدمت في تصحيح الآراء وتقويتها، وتقوية رأي على رأي، وترجيح جانب على جانب.

أولا: موضوع البحث:

حين استقريتُ كتب الضرائر الشعرية الخمسة، وهي:

١. ضرورة الشعر، للسيرافي (٣٦٨هـ).

٢. وما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزَّاز القيرواني أبي عبدالله محمد بن جعفر التميمي(٤١٢هـ)

---

(١) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو (٧٤- ٧٥).

(٢) الداني، جامع البيان في القراءات السبع، (٥١/١). للاستزادة حول موضوع آراء العلماء في الاحتجاج بالقراءات الشاذة، ينظر: السيوطي، الاقتراح (٣٩)، الحديثي، خديجة. الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه (١٣٥- ١٤٠)

٣. وضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ).
٤. وموارد البصائر لفرائد الضرائر، لمحمد سليم بن حسين بن عبدالحليم (١١٣٨هـ)
٥. والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لأبي المعالي محمد شكري الآلوسي(١٣٤٢هـ).

تبين لي أن هناك ضرائر شعريَّة تعضدها قراءات قرآنيَّة إما متواترة، وإما شاذة. ووجدت أن بعض مؤلفي تلك الكتب قد أشار إلى خروج بعض المسائل الواردة من كونها ضرورة، وبعضهم استحسن تلك الضرورة المدعمة بقراءة قرآنية، وبعضهم توقف. فرأيت في هذا البحث أن أنفض الغبار عن تلك الضرائر، وتلك القراءات وأضعها أمام القارئ الكريم ليرى تلك المسائل التي وافقتْ القراءة القرآنية، وحينها يحدد موقفه منها.

ثانيا: مشكلة البحث:

يجمع هذا البحث الضرائر الشعرية التي وافقت قراءات قرآنية متواترة أو شاذة من كتب الضرائر الخمسة الآنفة الذكر، ويبسط القراءات القرآنية الموافقة للضرائر من كتب القراءات، ويحاول أن يجيب عن السؤال الرئيس للبحث، وهو: هل مجيء قراءة قرآنية موافقة لضرورة شعرية يخرج تلك الضرورة من دائرة الضرائر، ويقاس عليها؟ أو يحسن تلك الضرورة، ويقويها، أم لا يحدث أثرا مطلقا؟

ثالثا: حدود البحث:

حدد البحث كتب الضرائر الخمسة الآنفة الذكر مدونة لهذا البحث، فهي كتب الضرائر الموجودة في تراثنا، وهي التي توفرت فيها مادة البحث، وتأتي القراءات القرآنية الموافقة لتلك الضرائر من كتب القراءات المتواترة مثل:

- السبعة في القراءات لابن مجاهد.
- والنشر في القراءات العشر للداني.
- وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد البنا الدمياطي.
- والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان ابن جني الموصلي.

رابعا: أهداف البحث:

يحاول هذا البحث الكشف عن أثر القراءة القرآنية على قواعد النحو واللغة، ويحتم على من يقول إن القرآن الكريم بجميع قراءاته المصدر الأول للاحتجاج أن ينظر في تلك القراءات، ويجعلها أساسا للتقعيد النحوي واللغوي.

خامسا: منهج البحث:

اتبعتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على النقد والتحليل بغرض استجلاء أثر وجود قراءة قرآنية موافقة لضرورة شعرية على قواعد النحو العربي. وسيتم ذلك من خلال استعراض تلك الضرائر الشعرية من كتب الضرائر، ثم إيراد القراءة القرآنية الموافقة للضرورة الشعرية، ثم ذكر أقول العلماء حيال ذلك، وأخير ذكر رأيي مفوضة العلم لله تعالى.

سادسا: الدراسات السابقة:

لم تُعن دراسة – على حدّ اطلاعي – بموضوع الضرائر الشعرية الموافقة للقراءات القرآنية، غير أن هناك دراسات كثيرة تناولت الحديث عن الضرورة الشعرية بصورة عامة، لكنها لم تفرد الحديث عن الضرائر الشعرية التي وافقت القراءة القرآنية، ومن تلك الدراسات السابقة:

١. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على ألفية ابن مالك لإبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (١٤٢١هـ -٢٠٠١م).

٢. لغة الشعر (دراسة الضرورة الشعريَّة) لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، (ط١-١٤١٦هـ)، القاهرة.

٣. دفاع عن كتاب الله: القرآن والضرورة الشعرية لأحمد مكي الأنصاري، العدد (٢٠)، كتاب مجلة جامعة أم القرى. وغيرها

وفي بحثي هذا سأورد عددا من المسائل التي عُدَّت ضرائر شعرية، وافقتْ قراءة قرآنية، وجعلت عنوان البحث: (الضرائر الشعرية الموافقة لقراءات قرآنية، دراسة تحليلية).

سابعا: خطة البحث:

جاء هذا البحث في ثلاثة مباحث، بعد مقدمة وتمهيد:

المقدمة: وتشمل الموضوع، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، والخطة.

التمهيد: ويشمل على التعريف بالضرورة لغة واصطلاحا، وتعريف القراءات القرآنية.

- **المبحث الأول:** ضرائر صوتية، وهي كالتالي:

- ضرورة تحريك الساكن بحركة ما قبله.
- ضرورة كسر ياء المتكلم التي هي مفتوحة.
- ضرورة مد المقصور.
- ضرورة إثبات ألف (أنا) في الوصل
- ضرورة ما يزاد في القوافي للإطلاق.
- ضرورة حذف النون لالتقاء الساكنين.
- ضرورة حذف النون التي تأتي مع نون الرفع في الفعل.
- ضرورة الاكتفاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة لها الكائنة في أواخر الكلمة.

- **المبحث الثاني:** ضرائر نحوية، وهي كالتالي:

- ضرورة إثبات حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه.
- ضرورة حذفهم الفتحة في آخر الفعل الماضي تخفيفا.
- ضرورة حذف علامتي الإعراب – الضمة والكسرة – من الحرف الصحيح.

- ضرورة حذف همزة الاستفهام إذا أمن اللبس.

▪ **المبحث الثالث**: ضرائر صرفية، وهي كالتالي:

- ضرورة إبدال حركة من حركة.
- ضرورة إبدال الألف همزة.
- ضرورة إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا.
- ضرورة إجراء المصدر على غير القياس.

الخاتمة: أبرز النتائج، والتوصيات، وفهرس المراجع.

وبعد، فقد بذلتُ في هذا البحث جهدي، فإن اعتراه النقص والخلل؛ فلا يعدو كونه عملا بشريًّا. والله أسأل أن يمدني بروحٍ منه، وأن يجعل به اعتصامي، وإلى طاعته توجهي، إنه لطيفٌ بي، وهو حسبي.

التمهيد:

تُعدُّ الضرورة الشعريَّة من القضايا التي تناولها العلماء في أثناء تقعيدهم للغة، وكان لها الأثر في كثير من الأحكام والتوجيهات والخلافات والتعليلات، ومن الأهميَّة قبل الدخول في موضوعنا أن نقف على المقصود بالضرورة في اللغة والاصطلاح، وتعريفات العلماء لها، ومن ثمَّ نصل إلى التعريف النهائي لها من خلال ما سبق ذكره.

الضرورة في اللغة:

قال ابن فارس:" الضاد والراء ثلاثة أصول، الأول: خلاف النفع، والثاني: اجتماع الشيء، والثالث: القوة"(١).

وجاء في معجم العين:" والضرائر جمع الضرورة، قال الليث: الضرورة: اسم لمصدر الاضطرار. تقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطر فلانٌ إلى كذا وكذا، والضَّر والضُّرُّ لغتان ضد النفع. والضرارة والضرر نقصان يدخل في الشيء، يُقال: دخل عليه ضررٌ في ماله"(٢).

وفي اللسان: "الضرائر: المحاويج، والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء"(٣). ومن خلال ما سبق يتَّضح أن المعنى اللغوي للضرورة يدور حول معنى الاضطرار، وضدَّ النفع، والنقصان.

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس الرازي، مادة (ضر).

(٢) معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (باب الضاد مع الراء).

(٣) لسان العرب لجمال الدين ابن منظور، (مادة ضرر).

الضرورة في الاصطلاح:

حظيت الضرورة الشعريَّة باهتمام العلماء، قديمًا وحديثًا؛ وذلك لاختلافهم في مفهومها، ومن خلال استقراء كلام العلماء عن مفهوم الضرورة، يتَّضح أن للضرورة مفهومين، بُنيا على الاختلاف الذي بين العلماء، **الأول منهما:**

" أن الضرورة لا تكون إلا في الشعر، سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لا".

وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن جني وجمهور النُّحاة، وكثيرٌ من النُّحاة المتأخرين، من أمثال: الأعلم الشنتمري(١)، وابن عصفور(٢)،وأبي حيَّان(٣)، وابن هشام(٤)، وأبي إسحاق الشاطبي(٥)، فكلُّ هؤلاء لا يشترطون في الضرورة اضطرار الشاعر في شعره حتى يقوله، وإنما يرون جواز أن يقول في الشعر مالا يقوله في النثر، اضطُر إلى ذلك أم لم يضطر(٦).

ويعلل ابن عصفور ذلك بقوله: "لكون الشعر قد أُلِفتْ فيه الضرائر"(٧).

---

(١) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري (٨٦).

(٢) ضرائر الشعر (١٣).

(٣) همع الهوامع لجلال الدين السيوطي (٢٣٥/٣).

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٨٣).

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية لأبي إسحاق الشاطبي (٤٩٤/١).

(٦) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعريَّة لمحمد حماسة عبداللطيف (١٤٢).

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور (١٣).

والثاني هو: "ما وقع في الشعر، وليس للشاعر مندوحة عنه". وقد ذهب إلى هذا المفهوم، ابن مالك[١]، والعلاَّمة ابن الطيّب، حيث قال: "الذي ذهب إليه ابن مالك هذا الذي يجب أن يكون المعوَّل عليه، والمصير إليه، وأما ماله عنه مندوحة فلا سبيل للجزم بأنه إنما ارتكبه لأجل الشعر؛ لأن الحكم بامتناعه في النثر دعوى بلا دليل، وتقييد جوازه بالشعر تخصيص بلا مخصص"[٢]. وبهذا فهو مخالف لرأي الجمهور، واستدلَّ ابن مالك على ما ذهب إليه بعدَّة شواهد؛ وأسهب العلماء في الردِّ عليه[٣].

أما ابن فارس فقد مال في مفهوم الضرورة إلى رأيٍ شاذٍّ مخالفٍ للمذهبين السابقين، فلا يكاد يعترف بهذه الظاهرة، ولا بمفهومها كما عند النُّحاة، فبعد أن ذكر ما يجوز للشعراء فعله قال:" ولا معنى لقول مَنْ يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز"[٤].

ومما سبق يتبين لنا أنَّ هناك مَنْ لا يكاد يعترف بهذه الظاهرة، وإنما يرى أنَّها من قبيل الخطأ واللحن، وهو رأي ابن فارس.

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (٢٠١/١-٢٠٢).

(٢) موطئة الفصيح ورقة (١٩)، مخطوط بدار الكتب نقلًا بواسطة الضرورة الشعريَّة في النحو العربيَّة لمحمد حماسة عبد اللطيف (١٣٧).

(٣) ينظر: تخليص الشواهد (٨٢). وهمع الهوامع للسيوطي (٢٧٣/٣)، والأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (٢٧٣/١)،

(٤) الصاحبي في فقه اللغة العربيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس الرازي (٢١٣/١).

ومنهم مَنْ يرى أَنَّهُ يجوز للشاعر ما لا يجوز في سعة الكلام، بشرط أنْ يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بُدًا، وهذا ما مالَ إليه ابن مالك. وكلا الرأيين قد جانب الصواب.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور، من أن الضرورة هي ما يقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، اضطُّر أو لم يضطر. قال البغدادي: " والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر، سواء كان عنه مندوحة أو لا"(١).

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (٣١/١).

القراءات القرآنية:

عرّف أبو حيان القراءات القرآنية بأنها:" اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص، أو تغير حركة، أو إتيان لفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد"[١]. وبين اللغة العربية وعلم القراءات صلة وطيدة؛ حيث تُعدُّ القراءات القرآنية متواترها، وشاذها من أقوى الشواهد على أحكام العربية في النواحي الصوتية، والصرفية، والنحوية واللغوية. يقول عبدالصبور شاهين:" إن القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التراث، بالمادة اللغوية التي تصلح أساسا للدراسات الحديثة التي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة"[٢].

وقد اهتمَّ النحاة بالقراءات القرآنية؛ فكثيرا ما يستشهدون بها، ويُقوون بها ما ذهبوا إليه من آراء، وقد وجدتُ في كتب الضرائر الخمسة آنفة الذكر هذا الاهتمام، فكان مؤلفو كتب الضرائر إذا ذكروا الضرورة الشعرية ووجدوا قراءة قرآنية موافقة لها، نصوا عليها، وذكروا موقفهم تجاه هذه الضرورة. ومن أمثلة تلك الضرائر، ما يلي:

(١) البحر المحيط لأبي حيان(٧/١).

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث (٧). مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٦٦م).

المبحث الأول: ضرائر صوتية:

- **ضرورة تحريك الساكن بحركة ما قبله:**

أشار علماء اللغة والنحو إلى أنَّ من العرب مَنْ يُحرِّك الحرف الساكن بحركة ما قبله، وقدْ عُدَّ ذلك من ضرائر الزيادة. نصَّ على ذلك السيرافي، وابن عصفور، والقيرواني [١]، وابن عبدالحليم [٢]، حيث قال السيرافي: "فإنهم قد يحرِّكون الحرف الساكن بحركة ما قبله إذا اضطروا إلى ذلك"[٣]. واستدلُّوا [٤] بقول الشاعر:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المخترقْ مُشْتبهِ الأعلامِ لماعِ الخَفَقْ [٥]

إنّما هو (الخفْق)؛ فحرَّك الفاء بحركة الخاء [٦].

وذكر القيرواني [٧] "أنهم ربما يكرهون الجمع بين كسرتين" فيردون إلى الفتح، كقول الشاعر:

---

(١) القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة (١١٩).

(٢) ابن عبدالحليم، موارد البصائر لفرائد الضرائر (٦٣).

(٣) السيرافي، ضرورة الشعر(٥٣).

(٤) السابق، وابن عصفور، ضرائر الشعر(١٧).

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج في مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج(١٠٤)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، وعند ابن منظور، اللسان مادة (خفق)، وابن هشام، مغني اللبيب (٧٧٢/٢).

(٦) ابن عصفور، ضرائر الشعر(١٨).

(٧) القيرواني، ما يجوز للشاعر (١٢٠-١٢١-١٢٢).

لم يُضعها بين فركٍ وعَشَقْ [1]

وأصله (العِشق)، وحقهُ في الضرورة أن يقول (عِشِق) فكرِه توالي كسرتين، فرجع إلى الفتح ضرورة.

أما الآلوسي فقد ذكر أن إبدال الحركة من الأخرى واقع في فصيح الكلام، كالنقل والإتْباع[2].

وحين الوقوف على الإتباع يتضح أنه ظاهرة شائعة عند القدماء والمحدثين، كما أنه شائع في القراءات القرآنيَّة، فقد قرأ حمزة_ رحمه الله- قوله سبحانه: قوله تعالى: ﴿أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾ [سورة النور:٦١]. " بكسر الهمزة والميم في (أُمَّهَتِكُمْ)، كما قرأ الكسائي (أُمَّهَتِكُمْ) بكسر الهمزة[3]؛ إتْباعًا لكسر التاء السابقة في قوله: (بُيُوتِ)، وفتح الميم.

وفي هذه القراءة القرآنية قُرب من الضرورة المذكورة؛ ففي الضرورة السابقة تم تحريك ساكن بحركة الحرف المجاور قبله، وفي قراءة حمزة والكسائي تم تغيير

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج(١٠٤)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي (١٠٤)، وعند ابن منظور، اللسان مادة (عشق).

(٢) الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر (١٤٦). والإتْباع الحركي ظاهرة من الظواهر المنتشرة في اللغة العربيَّة، وقد اختلفت تسمياته ما بين إتباع حركي، أو مطابقة، أو انسجام، أو مماثلة، أو مشاكلة بين الحركات، وهو لأجل المجاورة. والمجاورة هذه ليست حركة بناء، ولا إعراب، وإنما هي حركة اجْتُلبت للمناسبة بين الحرفين المتجاورين؛ فلا تحتاج لعامل، والإتيان بها لمجرد أمر استحساني لفظي، لا تعلُّق له بالمعنى. ينظر: ماهر هاشم، المشاكلة في اللغة العربيَّة (صوتيًّا وصرفيًّا) (١٣)، الدسوقي، حاشية الدسوقي على المغني (١٤٠٣/٢).

(٣) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (٤١٤).

حركة الحرف إلى حركة الحرف المجاور له قبله. وحينما رأيت هذا التشابه بين الضرورة الشعرية وبين القراءة القرآنية قلتُ: لعل ذلك فيه استحسان لتلك الضرورة بدل استهجانها، ولعل هذه الضرورة لهجة من لهجات العرب نزل بها القرآن الكريم. والله أعلم.

- **كسر (ياء) المتكلم التي هي مفتوحة**[١].

لـ (ياء) المتكلم أحكام ذكرها النُّحاة، منها[٢]:

– إذا لم يكن الاسم مقصورًا، ولا منقوصًا، ولا مثنى، ولا جمعًا فإنه يجب كسر آخر الاسم، ويجوز فتح الياء وإسكانها، نحو: (غلامِيَ، أو غلامِيْ).

– أما إذا كان الاسم مقصورا أو منقوصًا أو مثنى أو جمع مذكر سالمًا، فإنه يجب تسكين آخره، ويجب فتح الياء. وعِلَّة فتح الياء؛ لئلَّا يلتقي ساكنان.

وقد جاء عن العرب كسرها، وأيده القيرواني[٣] ، وذكر أن العرب تُجيز أن تحرّك الحرف بالكسر حين اجتماع الساكنين، وإن كان أصله غير ذلك، واستدلَّ على ذلك بقول القائل من العرب: (لم أرهُ مُذِ اليومِ)، فحرَّك الذال بالكسر، وحقُّها الضمُّ. ثم قال: "وأصل المحرك لالتقاء الساكنين أن يكون مكسورا"[٤].

واستدلَّ على كسر الياء بقول الشاعر:

---

(١) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٠١).

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك (١٦٧/٣)، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو(٧٣٩/٢).

(٣) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٠١).

(٤) السابق.

قالَ لهَا هلْ لكَ ياتا فِيّ قالتْ له: ما أنتَ بالمرضيّ[1]

والوجه أن يقول: (فيَّ) بالفتح، ولكنه حرَّكها بالكسر؛ لما احتاج إلى ذلك. وقد جاء كسرها في المقصور في قراءة الأعمش والحسن في كلمة (عصايِ) في قوله سبحانه: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴿١٨﴾﴾[2] [طه: ١٨]. على أصل التقاء الساكنين. كما أن الكسر في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم مطردٌ في بني يربوع كما ذكر القيرواني [3]، وابن هشام[4]، والبنا الدمياطي[5]. وعليه قراءة حمزة، والأعمش، ويحيى بن وثاب في كلمة (مصرخيّ) في قوله سبحانه ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ﴿٢٢﴾﴾ [إبراهيم: ٢٢] ومع وجود تلك القراءات المتواترة يأتي من يغلِّط صاحب هذه القراءة، ويقول إنَّ هذا لا يجوز في الشعر فضلًا عن الكلام، وقد وصف القيرواني من يقول ذلك "بأنه لا بَصَر له بالعربيَّة"[6]، وقد صدق.

وقد ردَّ البنا الدمياطي على من غلّط قراءة كسر ياء المتكلم في قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ﴿٢٢﴾﴾ فقال: "هي لغة بني يربوع، وقد أجازها قُطرب، والفراء وإمام النحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء، وهي قراءة متواترة صحيحة، والطاعنُ

(١) البيت للأغلب العجلي عند القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٠١)، البغدادي، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٤/٤٣١).

(٢) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/٩٣).

(٣) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٠٢).

(٤) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/٧٤٠).

(٥) الدمياطي، الإتحاف (٣٤٢).

(٦) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٠٢).

فيها غالط قاصر، ونفي النافي لسماعها لا يدلُّ على عدمها، فمن سمعها مُقدَّمٌ عليه؛ إذ هو مُثبت"[1].

والذين غلطوا تلك القراءة ووصفوها بالرداءة هم من يرى أنها ضرورة. ولا شكَّ أن ورود قراءة متواترة وسبعية يجعل القول بأن (كسر ياء المتكلم) من الأوجه الواردة في اللغة، ولكن قلة مجيئها جعل العلماء يصنفها من الضرائر؛ لكونها خالفت القياس المطرد. ومن لم تكن لغته فاستخدامه لها يجعله في حيّز الضرورة.

- **مدَّ المقصور:**

اختلف النُّحاة في جواز مدّ المقصور للضرورة[2]، فأجازه الكوفيون والأخفش، واحتجُّوا على جوازه بالسماع والقياس، أمَّا السماع فنحو ما أنشده الفرَّاء:

قد عَلِمَتْ أُخْتُ بني السَّعْلاءِ
وَعَلِمَتْ ذاكَ مَعَ الجَـــــراءِ
أَنْ نِعْمَ مأْكُولًا على الحَواءِ
يا لَكَ مِنْ تمرٍ ومِنْ شِيْشاءِ
ينشبُ في المِسْعلِ واللَّهــاءِ [3]

(١) الدمياطي، الإتحاف (٣٤٢).

(٢) انظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (٧٤٦/٢).

(٣) الأبيات تُنسب لأبي المقدام الراجز في شرح المفصل لابن يعيش (٤٣/٤)، وسمط اللآلئ (٨٧٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٥٩)، وله أو لأعرابي من البادية عند القيرواني، ما يجوز للشاعر (١٣١)،

فمدَّ (السَّعلى، والخوى، واللهى)، وهي مقصورة للضرورة. وقرأ طلحة بن مصرِّف [1] (سناء) بالمدِّ في قوله سبحانه [2]:﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾ [النُّور: ٤٣]. فمدَّ السنا الذي يراد به الضوء، وهو مقصور.

وأمَّا القياس، فإنهم لما رأوا جواز إشباع الحركات التي هي (الضمة والكسرة والفتحة) فينشأ عنها (الواو، والياء، والألف) في بعض الكلمات في ضرورة الشعر ، مثل قولهم: (كلكال في كلكل، ونيضال في نضال) وغيرهما، قاسوا عليه مدُّ المقصور فأجازوه [3].

وأيَّد ذلك ابن عصفور، فقال: "فكما زيدت هذه الألف والواو والياء في بعض تلك الأسماء، فلذلك لا يُنكر زيادتها قبل آخر المقصور"[4].

في حين منعه أكثر البصريين [5]، وذكروا في سبب منعه أن المقصور هو الأصل، ومدُّ المقصور ردٌ إلى غير أصل، وليس هناك مِن ضرورة في جواز الردِّ إلى أصل، أنه يجوز الردُّ إلى غير أصل.

والمقاصد النحوية (٤/ ٥٠٧)، وبلا نسبة عند الأنباري، الإنصاف (٦٠٦/٢)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (٣٧). وفي تهذيب اللغة (باب الشين والميم، وباب الهاء والنون)، وفي الصحاح (١٠٠٩/٣).

(١) طلحة بن مصرف بن كعب بن عمرو الهمدانيّ الياميّ الكوفي، أبو محمد: أقرأ أهل الكوفة في عصره. وكان يسمى (سيد القراء) وهو من رجال الحديث الثقات، ومن أهل الورع والنسك. توفي سنة (١١٢هـ). ينظر: الأعلام (٢٣٠/٣).

(٢) ابن جني، المحتسب (١٥٧/٢).

(٣) الأنباري، الإنصاف (٧٤٩/٢).

(٤) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٤١).

(٥) انظر، الأنباري، الإنصاف (٧٤٩/٢)، وابن عصفور، ضرائر الشعر(٤١).

وردوا على حجج القائلين بالجواز بالأمور التالية:

- أولا: قولهم إنه" يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف -إلى آخر ما ذكروه" كلام مردود؛ لأن الفرق بينهما ظاهر، وذلك أن إشباع الحركات هناك يؤدِّي إلى تغيير واحد، وهو زيادة هذه الحروف فقط، وأما ههنا فإنه يؤدي إلى تغييرين: زيادة الألف الأولى، وقلب الثانية همزة؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين وأكثر من ذلك"[١].
- ثانيا: قالوا عن أبيات (ينشبُ في المِسْعلِ واللَّهــاءِ إلى آخرها) أنه لا حجة فيها؛ لأنه لا يعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها.

ورأى ابن مالك أن منع البصريين له فيه تعسُّف [٢].

أما الآلوسي، فذكر الخلاف الذي فيه، ورأى أن مسألة مد المقصور كمسألة صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه. وقد أجازه بعد أن عدّ هذه الضرورة مجرَّد تغيير، وليست من ضرائر الزيادة؛ لعدم الاعتداد بهذه الزيادة[٣]. وإلى جواز مدّ المقصور ذهب ابن ولَّاد وابن خروف من المتأخرين[٤].

أقول: إن مجيء قراءة شاذة بمدّ المقصور، وتجويز بعض النحاة لها يجعلها مقبولة إلى حد ما إذا كان هناك علة وسبب لهذا المدّ. وقد علل ابن جني مدّ قوله سبحانه:" يكاد سناء برقه" بقوله:" وأما "سناء برقه" فقد يجوز أن يكون

---

(١) الأنباري، الإنصاف (٦١٥/٢).

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك (٢٥٦/٤).

(٣) الآلوسي، الضرائر (١٨٢-١٨٣).

(٤) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٤١).

أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفائه، فأطلق عليه لفظ الشرف. كقولك: هذا ضوء كريم، أي: هو غاية في قوته وإنارته، فلو كان إنسانا لكان كريما شريفًا"[١]. كما أن هذه الضرورة من الضرائر الشعرية التي تخص جانب اللغة، والصوت، ولا تخص جانب النحو. وفي رأيي أن الضرائر المتعلقة باللغة والصوت تقترب من كونها لهجة، أو تنغيم صوتي أكثر من كونها ضرورة شعرية. والله أعلم.

- **إثبات ألف (أنا) في الوصل.**

ذكر السيرافي[٢]، والقيرواني [٣] وابن عبدالحليم[٤]، والآلوسي[٥] أنَّ العرب تُثبت ألف (أنا) عند الوقف، ومن العرب من يقول: (أنه)، فإذا وصلوا حذفوا الألف والهاء، فقالوا (أنَ قمتُ). قال ابن جني: "أما الألف في (أنا) في الوقف فزائدة، ليست بأصل"[٦]. وقد جاء إثبات ألف (أنا) في الوصل ضرورة، ومن شواهد ذلك، قول الشاعر:

أنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُونِي حميدٌ قد تذرَّيْتُ السناما[٧]

(١) ابن جني، المحتسب (١٥٧/٢).

(٢) السيرافي، ضرورة الشعر (٧٧)، والجندي، اللهجات العربيَّة في التراث (٥٠٥/٢).

(٣) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٨٦).

(٤) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٩٣-٩٤).

(٥) الآلوسي، الضرائر (١٥٧).

(٦) ابن جني، المنصف (٩/١).

(٧) البيت لحميد بن ثور في ديوانه (١٣٣/١)، وعند السيرافي، ضرورة الشعر (٧٧)، والجوهري، الصحاح (أنن/٢٠٧٥/٥)، وشراب، شرح الشواهد (١٤٩).

فالوجه أن ألف (أنا) تسقط عند الوصل، ولكنه هنا أثبتها ضرورة. والعرب تُثبت الألف والهاء في بعض اللهجات العربيَّة"[١]. وقد أورد السيرافي[٢]، وتبعه ابن عصفور[٣]، وابن عبدالحليم[٤] سؤالا: وهو: كيف يكون هذا ضرورة، وفي القرآن ثبتت هذه الألف في الوصل، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ ﴿١﴾﴾[٥] [المُمْتَحنَة : ١]. وما كان في القرآن مثله لا يُقال ضرورة؟

فيُجاب عن هذا السؤال بأن يُقال: "إنه يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نيَّة الوقف كما قرأ بعضهم [٦] قوله تعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأَنْعَام : ٩٠]، وقوله سبحانه﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴿١١﴾﴾ [القَارِعَة : ١٠ - ١١] فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل على نيَّة الوقف، وإن كان الفصل بين النطقين قصير الزمان. وقول السيرافي (ما كان في القرآن مثله لا يُقال ضرورة) يفيد أن السيرافي لا يعد ما وردت به قراءة قرآنيَّة ضرورة. وأقول: إثبات هذه الألف في القراءة القرآنية يجعل القول بأنها ليستْ ضرورة هو الأقرب، كما أنها قريبة مما يخص الجانب الصوتي والمد والتنغيم. وهل يقاس على مثل هذه الأمور الصوتية التي لا صلة

(١) السيرافي، ضرورة الشعر (٧٧)، والجندي، اللهجات العربيَّة في التراث (٥٠٥/٢).

(٢) السيرافي، ضرورة الشعر (٧٨).

(٣) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٥٠).

(٤) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٩٤).

(٥) قرأ بذلك أبو جعفر ونافع وقالون وابن أبي أويس، ينظر: ابن الجزري، النشر (٢١٣/٢).

(٦) وهي قراءة الجمهور. ينظر: ابن مجاهد، السبعة (٢٦٢).

لها بقواعد النحو والصرف؟ في رأيي يُقاس عليها إذا ارتبطت بالصوت والتنغيم. والله أعلم.

ما يزاد في القوافي للإطلاق:

أوضح السيرافي [١] هذه الضرورة، فقال: "إذا كانت القافية مرفوعة مطلقة جاز إنشادها على ثلاثة أوجه:

- الأول: أن يجعل بعد الضمة واوًا مزيدة، كقول الشاعر:

صَحَا القلبُ عنْ سَلْمى وإنْ كاد لا يَسْلو وأقْفَرَ منْ سِلْمى التَّعانيقُ فالثِّقْلُو [٢]

فألحق آخر البيت واوًا إتباعًا [٣] لضمة لام (الثقل)، ولا تسقط هذه الواو حين الوقف عليها.

- والثاني: أن يجعل مكان الواو التنوين، فيقول بدل (الثقلو) (الثقلن).
- والثالث: أن يُنشد البيت على خِفة الإعراب [٤]، ويُقال مثل ذلك إذا كانت القافية مطلقة مخفوضة، ففيها الأوجه الثلاثة، غير أنهم يجعلون مكان الواو في المرفوعة ياء في المخفوضة، كقول الشاعر:

---

(١) السيرافي، ضرورة الشعر (٣٥).

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلمى عند فاعور، علي. ديوان زهير بن أبي سلمى (٩٦) بلفظ": فالثِقِلُ"، والبغدادي، الخزانة (٣٣٤/٢)، وشراب، شرح الشواهد (٣٣٧/٣).

(٣) وقد ذكر ابن عبدالحليم (إشباعا) للضمة بدل (اتباعا)، ولعله الصواب. ينظر: ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٧٥).

(٤) وعند ابن عبدالحليم (على حقّه من الإعراب). موارد البصائر (٧٦).

ما بُكاءُ الكَبيرِ بالأَطلالِ وسُؤالي فَما يُرَدُّ سُؤالي[١]

وإذا كانت القافية منصوبة ففيها تلك الأوجه أيضًا، غير أن يُجعل مكان الواو في المرفوعة ألفا. كقول الشاعر:

اسْتَأْثَرَ اللهُ بالوفاءِ وبالْـ حَمْدِ، ووَلَّى المَلامةَ الرَّجُلا[٢]

وهذه الزيادة في أواخر القوافي قد جاءت في كتاب الله عز وجل في إشباع أحرف أواخر الآي، وقد أشار إلى ذلك السيرافي[٣] ، وذكر بعض الآيات التي وقعت فيها تلك الزيادة، كقوله سبحانه: قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ۝١٠﴾ [سورة الأحزاب:١٠]. وكقوله سبحانه: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ۝٦٧﴾ [سورة الأحزاب:٦٧]. وقد حصرها السيرافي في الشعر، حيث جوَّزها ضرورة، ونصَّ على أنها غير جائزة في حشو الكلام. فقال:" وهذه الزيادة غير جائزة في حشو الكلام، وهي جيدة مطّردة، وليس تخرجها عن ضرورة الشعر؛ إذ كان جوازها بسبب الشعر".[٤]. والذي أراه أن وقوعها في أواخر الآيات، وأواخر الأبيات هو من أجل الترنم والتغني؛ وهذا لا يدخل في الضرورة. والله أعلم.

---

(١) البيت للأعشى عند حسين، محمد. ديوان الأعشى (٣)، وابن منظور، اللسان مادة (عور)، والبغدادي، الخزانة (٥١١/٩).

(٢) البيت للأعشى عند حسين، محمد. ديوان الأعشى (٢٣٣)، وابن منظور، اللسان مادة (أثر)، والبغدادي، الخزانة (٤٦٠/١٠) بلفظ "وبالعدل".

(٣) السيرافي، ضرورة الشعر (٣٨-٣٩).

(٤) السيرافي، ضرورة الشعر (٣٩).

- **حذف التنوين لالتقاء الساكنين:**

الأصل أن التنوين إذا لقي ساكنًا فإنه يُكسر، ولا يُحذف إلا في ضرورة. نصَّ على ذلك أبو حيان في الموفور[١]، وقد جاء حذف التنوين للاسم المستحق له؛ لالتقاء الساكنين ضرورة، ومن ذلك قول الشاعر:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيْلا[٢]

والوجه أن يقول: (ذاكرًا)، ولكنه حذف التنوين ضرورة.

وفي حذف التنوين جاءت قراءات متواترة؛ فقد ذكر ابن مجاهد في السبعة عن هارون عن أبي عمرو أنه قرأ "أحد، الله" في قوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [سورة الإخلاص:١-٢]. بدون تنوين إن وصل [٣].

وقد ذكر السيرافي أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لا يدخل في الضرورة [٤]، فقال: "وقد رأيتُ بعض من عمل ضرورة الشعر أدخل فيها حذف التنوين، وليس هو عندي كما قال"[٥]، واستدلَّ السيرافي[٦] بقراءة أبي عمرو

---

(١) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٢٥٨).

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي عند السكري، أبو سعيد. ديوان أبي الأسود الدؤلي (٥٤)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (٢/٢١٥)، والقيرواني، ما يجوز للشاعر (١٢٤).

(٣) ابن مجاهد، السبعة (٤٨١).

(٤) السيرافي، ضرورة الشعر (١٠٤).

(٥) ولم يسبق السيرافي في التأليف في الضرائر إلا المبرد، ولعله يعنيه بذلك، ويقصد إلى كتابه المفقود. ينظر: العدواني، الضرورة الشعريَّة دراسة لغويَّة نقديَّة (١٨٩).

(٦) السيرافي، ضرورة الشعر (١٠٤).

في قوله سبحانه: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴿٣٠﴾ [التَّوْبَة: ٣٠] ، فقد قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر ، وحمزة (عزير ابن الله) غير منون، وكذلك روى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو (عزير بن الله) غير منون[١]ووافق أبو حيان السيرافي، فبعد أن عدّه من الضرورات، قال: "والصحيح جوازه في الكلام"[٢]. وعدم تنوين (عزير) في قراءة بعض القراء له سببه؛ كون (عزير) علما أعجميا فهو ممنوع من الصرف، ومنعا من التقاء الساكنين كما في قول الشاعر (ولا ذاكرَ).

فورود قراءتين متواترتين بحذف التنوين منعا من التقاء الساكنين يدل على جوازه في سعة الكلام كما نص على ذلك غير واحد من العلماء. والله أعلم.

- **حذف النون التي تأتي مع نون الرفع في الفعل، وذلك مثل قولك في الشعر القديم: يضربوني، ويأمروني، والأصل: يضربونني، ويأمرونني.**

ذكر محقق أوضح المسالك[٣] أن للعرب في الفعل المضارع الذي يُرفع بالنون إذا اتَّصلت به نون الوقاية، نحو: (يضربونني) ثلاث لغات: الأولى: أن تأتي بالنونين على حالهما، والثانية: أن تأتي بهما، وتُدغم إحداهما في الأخرى، والثالثة: أن تأتي بنون واحدة، وتحذف الأخرى. وقد قُرئ قوله (تأمروني) في قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ [سورة الزمر:٦٤]. باللغات الثلاث، فقد قرأ ابن عامر عن خلف عن ابن ذكوان بنونين خفيفتين، مفتوحة فمكسورة على الأصل. وقرأ نافع، وأبو جعفر، وغيرهما بنون خفيفة،

(١) ابن مجاهد، السبعة (٢٣٤).

(٢) الموفور، وقد نقلته من ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٢٦٢).

(٣) حاشية محمد محيي الدين عبدالحميد على أوضح المسالك لابن هشام(١/١٠٠).

على حذف إحدى النونين، وقرأ الباقون بنون مشددة بإدغام نون الرفع، مع نون الوقاية[١].

واختلف النُّحاة في المحذوف من النونين[٢]، والمختار هو مذهب سيبويه، واختاره ابن هشام، وهو حذف نون الرفع؛ ورجح ذلك أمران، الأول: أن نون الرفع قد عُهد حذفها اطِّرادًا في النصب والجزم. والثاني: أن نون الوقاية يؤتى بها لغرض، فلا تُحذف.

وذكر القيرواني أنَّ حذف هذه النون ضرورة[٣]، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر:

أبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أنِّي مُلَاقٍ لا أبَاكِ تُخَوِّفِينِي[٤]

فحذف إحدى النونين في (تخوفيني). وذكر أن بعض النحويين أجاز ذلك في الكلام؛ مستدلين بقراءة (تأمروني) بالحذف[٥].

والذي أراه أن نطق العرب أمثال هذا الفعل بالكيفيات الثلاث، ومجيء قراءة صحيحة بالكيفيات الثلاث جمعاء، مدعاة للقول بجواز حذف هذه

---

(١) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (٤٨٢).

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك (١/١٠٠)، والدمياطي، الإتحاف (٤٨٢).

(٣) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢١٠).

(٤) البيت لأبي حيَّة النميري عند الجبوري، يحي. شعر أبي حيَّة النميري (١٧٧)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (٤/٢٣)، والبغدادي، الخزانة (٤/١٠٥)، وشراب، شرح الشواهد الشعريَّة في أمات الكتب النحويَّة (٤/٢٢٠).

(٥) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢١٠).

النون؛ ولأن العرب كثيرا ما تحذف خاصة في توالي الأمثال، وتميل إلى التخفيف. ولو قلنا إنها لغة كما قال محيي الدين، فهو صحيح أيضا، والله أعلم.

- **الاكتفاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة لها الكائنة في أواخر الكلمة.**

وهذا واقع في أربعة مواضع، وهي: الاسم المنقوص، والاسم المقصور، والفعل المعتلّ الآخر بالياء، والفعل المتصل بواو الجماعة. والذي يهمنا الأول والأخير.

- الأول: الاسم المنقوص الذي تثبت ياؤه في حالة إضافته، ومع الألف واللام، وإذا جاء منصوبا، إلا أنه قد جاء حذفها، والاكتفاء بالحركات عنها ضرورة. قال السيرافي، ومن ذلك قولهم في الشعر: هذا قاضِ بغداد قد أقبل، وهذا القاضِ. والوجه أن يقال: هذا قاضي بغداد قد أقبل، وهذا القاضي. ومن ذلك قول الشاعر:

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّة وَمَسَحْتِ باللِّثَتيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[1]

والوجه أن يقول: (كنواحي ريشٍ)، ولكنه حذف الياء ضرورة.

وقد جاء حذفها في القرآن الكريم من غير رؤوس الآي، وقرأ به عدد من القراء، كقوله سبحانه: ﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيّٗا مُّرۡشِدٗا ١٧ ﴾ [سورة الكهف:١٧]. فلم يُثبت الياء وصلا في قوله (المهتد) إلا نافع،

(١) البيت لخفاف بن ندبة في ديوانه (١٠٦)، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، وهو عند القيرواني، ما يجوز للشاعر (١٤٣)، والأنباري، الإنصاف (٥٤٦/٢)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (١٢٠)، وابن عصفور، اللسان مادة (يدي).

وأبو عمرو، وأبو جعفر في الحالين يعقوب[١]. وبيّن السيرافي[٢] أن سيبويه أراد من ذكر هذه المسألة في باب ضرورة الشعر أن الذين من لغتهم إثبات الياء فإنهم يحذفونها للضرورة. وهذا يعني أن هناك من العرب من يحذفها ليس من باب الضرورة؛ لأنها لغتهم. والذي يرجح لدي أن الأصل هو إثبات الياء في هذه المواضع المذكورة، وحذفها خالف القياس المطرد، ومجيء مثله في خط القرآن، يجعله داخلا والله أعلم في طريقة كتابة الرسم العثماني لكتاب الله تعالى، وحذف الياء هنا له علاقة وثيقة بكيفية القراءة، ومراعاة الوقف، كما أن إثباتها له علاقة بالوصل، ولا علاقة له بقاعدة نحوية، وقواعد الكتابة الإملائية لدينا لا تجيء على كتابة الرسم العثماني لكتاب الله تعالى. والله أعلم.

- والموضع الثاني، حذف واو الجماعة المتصلة بالفعل، والاكتفاء بالضمة، وقد نصَّ عليها القيرواني[٣]، والآلوسي[٤]، ومن حذف الواو قولهم: (ضربُ، بدلا من ضربوا، ودخلُ، بدلا من دخلوا)، ومما جاء في حذف واو الجماعة من الفعل قول الشاعر:

فَلَوْ أنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ[٥]

(١) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (٣٦٤).

(٢) السيرافي، ضرورة الشعر (١٠٦- ١٠٧).

(٣) القيرواني، ما يجوز للشاعر (١٩٥- ٢١٨).

(٤) الآلوسي، الضرائر (١٠٩).

(٥) البيت غير منسوب عند القيرواني، ما يجوز للشاعر (١٩٥)، والأنباري، الإنصاف (٥٤٦/٢)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (١١٩)، والعيني، المقاصد النحويَّة (٢٠٦٩/٥).

والوجه أن يقول: كانوا، ولكنه حذف الواو ضرورة. وقد ذكر الآلوسي أنها لغة لهوازن، وعلياء قيس[1]. وقد جاء في كتاب الله ما يشبه ذلك في قوله سبحانه: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ١٨﴾ [سورة العلق:١٨]، بحذف الواو في الفعل (سندعو) باتفاق القراء. نص على ذلك الدمياطي[2].

وهذا الحذف في الخط، وقد يقال في سبب حذف الواو ما قيل في حذف التنوين، وهو منعا من التقاء ساكنين، فالواو ساكنة، والزاي بعد الألف واللام ساكنة، كما جاء حذف حرف العِلَّة الواو من الفعل في أكثر من موضع في كتاب الله كما في قوله سبحانه: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ ٦﴾ [سورة القمر:٦].[3]. وقوله سبحانه: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٢٤﴾ [سورة الشورى:٢٤]. ويقال في هذا الحذف أيضا إنه مرتبط بالرسم العثماني وله علاقة بالوصل فيما بعده. والله أعلم.

وأما حذف واو (كانوا) في هذا البيت الشعري فله علاقة بطريقة قراءة البيت وهو تخفيف الضمة وعدم إشباعها؛ لئلا ينكسر البيت، أي من الناحية الصوتية، ويدخل في الخطأ الكتابي، وليس النحوي. وهل يُقاس على هذه الضرورة؟ الجواب: لا. لأن الشاعر هنا اضطر للتخفيف؛ لينطق بالبيت سليما.

---

(١) الآلوسي، الضرائر (١٠٩).

(٢) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (٥٩١).

(٣) السابق (٥٢٤).

المبحث الثاني: ضرائر نحوية:

- **إثبات حرف العِلَّة في الموضع الذي يجب حذفه في سعة الكلام، كما في الفعل المعتل الآخر المجزوم:**

الأصل في الفعل المعتلّ الآخر المجزوم حذف حرف العلة سواء كان ألفا أم ياء أو واوا، وقد جاءت ثابتة في بعض كلام العرب. من ذلك قول الشاعر:

ألمْ يأْتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ؟ (١)

وقول الآخر:

هجوتَ زبَّانَ ثُمَّ جئتَ مُعتذرًا من هَجْوِ زبَّانَ لم تهجُو ولم تَدَعِ(٢)

وكان الوجه أن يُقال: ألم يأتك، ولم تهجُ. هذا في الياء والواو؛ وقد قرأ قُنبل من طريق ابن مجاهد من جميع طرقه قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٩٠﴾ [سورة يوسف:٩٠]. بإثبات ياء (يتقي) وصلًا ووقفًا، كما أثبتها ابن كثير كذلك (٣). وذكر الدمياطي في الإتحاف أن وجه القراءة على لغة إثبات حرف العِلَّة مع الجازم، واستشهد بـ (ألم يأتيك والأنباء تُنمي). وقيل (يتقي) مرفوع، و(من) موصولة، وجُزم (يصبر) للتخفيف(٤).

---

(١) البيت لقيس بن زُهير القيسي في كتاب شعر قيس بن زهير لعادل جاسم البياتي (١٤)، وعند ابن عصفور، ضرائر الشعر (٤٥)، والأشموني، شرح الأشموني (٨٣/١)، والبغدادي، الخزانة (٥٢٤/٩).

(٢) البيت بلا نسبة عند ابن عصفور، ضرائر الشعر (٤٥)، والأشموني، شرح الأشموني (٨٣/١)، والبغدادي، الخزانة (٨/ ٣٥٩).

(٣) ابن مجاهد، السبعة (٣٥١).

(٤) الدمياطي، إتحا فضلاء البشر (٣٣٥).

وقوى السيرافي هذه الضرورة بهذه القراءة حين قال: "ويشدُّ هذا قراءة ابن كثير"، آنفة الذكر[١]. ونصَّ عليها الآلوسي[٢]، وسماها (إجراء المعتل المجزوم مجرى الصحيح)، وحصر ما ذكره حول الفعل المعتلِّ. وعليه فالقاعدة المطردة هي حذف حرف العلة من الفعل المعتل الآخر إذا سبق بجازم، إلا أنَّ مجيء قراءة متواترة بإثبات حرف العلة في حالة الجزم يجعلنا نقول: إن الأكثر هو الحذف وهو القياس، وقد يقع الإثبات في بعض الأحيان. وهنا سؤال: هل يقاس على مثل هذه القراءة وهذه الضرورة التي خالفت القياس؟ الجواب: لا يقاس عليها؛ وإن قلنا بجواز ذلك؛ لأن القياس للأكثر المطرد، وليس للقليل.

- **حذفهم الفتحة من آخر الفعل الماضي تخفيفًا.**

الأصل في الفعل الماضي بناؤه على الفتح. قال ابن هشام: "والفعل ضرْبان، مبني ومعرب. فالمبني نوعان، أحدهما الماضي، وبناؤه على الفتح[٣]. إلا أنه جاء عن العرب حذف الفتحة من آخره، وتسكينه ضرورة. قال الشاعر:

أَقُولُ شَبِيهَاتٍ بِمَا قَالَ عَالِمًا بِهِنَّ وَمَنْ أَشْبَهْ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمْ[٤]

(١) ضرورة الشعر (٥٩).

(٢) الآلوسي، الضرائر (١٧٤).

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك (١/٣٥-٣٦).

(٤) البيت لكعب بن زهير، عند، ديوان كعب بن زهير(٨٣)، برواية (ومن يُشْبِهْ) وعليه فلا شاهد فيه، وجاء عند الزمخشري، المستقصي في أمثال العرب الله (٢/٣٥٣).

والوجه أن يقول: (أشبهَ) بالفتح، ولكنه سكَّن. وقد تُحذف الفتحة كذلك من الفعل الماضي المعتل اللام، وحسَّن هذا الحذف ابن عصفور، حيث قال: "هو أحسن من حذفها من آخر الصحيح اللام"[١]. نحو قول الشاعر:

هُوَ الْخَلِيْفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِيْ لَكُمُ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ[٢]

والوجه أن يقول: (رضِيَ)، ولكنه سكَّن ضرورة. وقد جاء ذلك في قراءة الحسن البصري لقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨﴾ [سورة البقرة:٢٧٨] فسكَّن الياء في (بقيْ) [٣]. وقد قال العلامة شهاب الدين الدمياطي صاحب الإتحاف إن تسكين الياء في الماضي المعتل اللام لغة[٤]. وذكر ابن عصفور أن ذلك شاذ يُحفظ ولا يقاس عليه [٥]. ومجيء قراءة قرآنية شاذة بالتسكين يحسّن هذه الضرورة ويقويها.

- **حذف علامتي الإعراب–الضمة والكسرة–من الحرف الصحيح.**

وذلك حين تكون الكلمة فاعلا، أو فعلا مضارعًا حقُّه الرفع، فإنهم إذا اضطروا حذفوا الحركة، وسكّنوا آخر الكلمة، ومن ذلك قولهم [٦]: (قامَ الرجلْ إليك، وذهبتْ جاريتْك، وأنا أذهبْ معك). وقد كان سيبويه يجيز هذا، وقد

---

(١) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٨٨).

(٢) البيت لجرير في ديوانه (٣٠٨)، برواية (هو الخليفة فارضو ما قضى لكم بالحق يصدع ما في قوله جنف) وعليه فلا شاهد فيه، وجاء عند ابن جني، المحتسب(٢٣٥/١)، وابن عصفور، ضرائر الشعر(٨٨).

(٣) ابن جني، المحتسب (٢٣٥/١)، والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (٢١٢).

(٤) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (٢١٢).

(٥) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٨٩).

(٦) السيرافي، ضرورة الشعر (١١٩).

أنشد فيه أبياتًا [١]، كما أنشد الأخفش [٢]، وابن جني [٣]، وغيرهم. ومما أُنشد، قول الشاعر:

سِيْرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ تِيرِي فَمَا تَعْرِفْكُمُ الْعَرَبُ[٤]

فالوجه أن يقول: (تعرفُكم) بالرفع، ولكنه سكَّن ضرورة. ونقل السيرافي[٥]، وابن عصفور[٦] إنكار المبرد والزجاج التسكين في جميع ذلك، ورفضهما جوازه، وذكر ابن جني أن اعتراض المبرد إنما هو ردٌ للرواية، وجعل حكمه على الرواية قائما على الشهوة المجردة من النصفة[٧].

كما علل ابن عصفور ردهم للتسكين أنه يؤدي إلى الإذهاب بحركة الإعراب[٨]. والصحيح ما ذكره ابن عصفور، وهو جواز ذلك؛ لصحته سماعا وقياسًا.

أما القياس فقد ذكر أنَّ النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام، ولم يُخالف في ذلك أحدٌ منهم[٩]، وقد جاء ذلك في قراءة قوله تعالى:

---

(١) سيبويه، الكتاب (٤/٢٠٣-٢٠٤).

(٢) السابق(١/٩٣).

(٣) ابن جني، الخصائص (١/٧٤-٧٥).

(٤) البيت لجرير، ديوان جرير(٤٥) برواية (ونهرُ تِيرَى فَلَمْ تَعْرِفْكُم) وعليه فلا شاهد فيه، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (٢/٢٢١)، وابن عصفور، في ضرائر الشعر (٩٤).

(٥) السيرافي، ضرورة الشعر (١٢٢).

(٦) ابن عصفور، ضرائر لشعر (٩٥).

(٧) ابن جني، الخصائص (١/٧٦).

(٨) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٩٥).

(٩) السابق.

﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ١١﴾ [سورة يوسف:١١]. بالإدغام. قال أبو عمرو الداني: "وكلُّهم قرأ (ما لك لا تأمنا) بإدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم"(١). وخطُّ المصحف كان بنونٍ واحدة، ولم يُنكر ذلك أحد من النحويين؛ فكما جاز ذهاب الحركة للإدغام، فكذلك ينبغي ألا يُنكر ذهابها للتخفيف(٢). وهذا ما ذهب إليه السيرافي، واستدلَّ بالقراءة الآنفة الذكر، فقال: "والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة؛ وذلك أنَّا رأينا القرَّاء قد قرؤوا... واستدلَّ بالقراءة السابقة(٣).

وأما السماع فقد ثبت في أكثر من موضع حذف الضمة والكسرة في الأبيات التي تقدَّم ذكرها، وإن كان هناك رواية أخرى للبيت على خلاف التخفيف، فإنه لا يقدح في رواية التخفيف.

كما جاءت بعض القراءات القرآنيَّة المتواترة بالإسكان، واختلاس الحركة، فقد جاءت قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [سورة النساء:٥٨]. بإسكان راء (يأمركم)، واختلاس ضمها (٤)، وقرأ ابن محارب(٥) بحذف الضم، وإسكان الحرف في قوله سبحانه: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ

(١) الداني، أبو عمرو. التيسير في القراءات السبع (١/١٢٧).

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٩٦).

(٣) السيرافي، ضرورة الشعر (١٢٤).

(٤) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (٢٤٢).

(٥) ابن محارب هو: إبراهيم بن الحسين بن يوسف بن محارب القيسي، أخذ القراءات عن أبي عبدالله الداني، وكان إماما حاذقا، توفي (٥٨٠هـ). ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١٠٨٥-١٠٨٦).

بِرَدِّهِنَّ﴾ [سورة البقرة:٢٢٨]. فأسكن تاء (بعولتهن)، وحذف ضمها [١]. كما قرأ الحسن بإسكان الدال في قوله سبحانه: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢٠﴾﴾ [سورة النساء:١٢٠].[٢].

وقد نقل السيرافي [٣] أنه قد حكى قومٌ من النحويين أن كثيرًا من العرب يسكنون لام الفعل إذا اتصلت بها الهاء والميم، أو الكاف والميم، كقولهم: أنا أُكرِمْكُم، وأنا أُعظِمْكُم. وهذا كلُّه يدلُّ على جواز ذلك.

وقد استدلَّ ابن عصفور على حُسن مجيء ذلك في سعة الكلام بشدة اتصال الضمير بما قبله، فقال:" وكأن الذي حسن مجيء هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله، من حيث كان غير مستقل بنفسه، فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع في كلمة واحدة"[٤].

أما إذا كانت الضمة والكسرة اللتان في آخر الكلمة علامتي بناء لا إعراب، فقد اتَّفق النحويون على جواز حذفهما في الشعر، كالكسرة التي تسبق ياء المتكلم حينما تُحذف الياء، وكالكسرة التي تسبق حرف العِلَّة الياء حينما تُحذفُ جزْمًا، قال الشاعر:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيقًا وَهَاتِ خُبْزَ البُرِّ أَوْ سَوِيْقَا[٥]

(١) ابن جني، المحتسب (١٢٢/١).
(٢) السابق (٢٧٣/١).
(٣) السيرافي، ضرورة الشعر (١٢٤).
(٤) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٩٦).
(٥) البيت للعذافر الكندي عند الأنصاري، أبو زيد. النوادر في اللغة(١٧٠)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه(٣١/٦)، والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (٢٢٥/٤).

والوجه أن يقول: اشترِ، ولكنه سكَّن ضرورة. وقد جعل السيرافي[١]، وابن عبدالحليم[٢] هذه الضرورة مستقلة، وعنونا لها بإدخال جزمٍ على جزم، وأن الفعل المعتل حينما يسقط حرف العِلَّة لجزمه، تبقى الحركة المناسبة للحرف، فأسقطوها أيضًا، وسكَّنوا الحرف، فكأنما أدخلوا جزمًا على جزم.

وجوَّز السيرافي كون هذه الضرورة على لغة من يحذف الياء في الرفع، ويكتفي بكسرة ما قبلها، كقوله سبحانه: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾ [سورة الكهف:٦٤]. فلما بقي حرفٌ متحركٌ سكَّنه[٣].

وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ٥٢﴾ [سورة النور:٥٢]. قرأ حفص بسكون قاف (ويتقه)، مع اختلاس الهاء[٤]. وبورود هذا التسكين في قراءة قرآنيَّة متواترة، فهذا يعني تأكيدًا لصحة كلام ابن عصفور في جواز مجيئه في سعة الكلام؛ ولذلك قال[٥]: "والتسكين في القاف أحسن من التسكين في (اشترْ لنا) وأمثاله"؛ وعلل ذلك بقوله: "لشدّة اتصال الضمير بما قبله"[٦]. ولاشك أن القياس المطرد هو عدم التسكين، إلا أن مجيئه

(١) السيرافي، ضرورة الشعر (١٢٥).

(٢) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (١٨٦). والتشابه بينهما؛ لأن ابن عبدالحليم اعتمد على كتاب السيرافي في موارده.

(٣) السيرافي، ضرورة الشعر (١٢٦). وفيه (فلما جزم حرفًا متحركا سكنه)، والعبارة التي في المتن عبارة ابن عبدالحليم، ولعلها الصواب.

(٤) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (٤١٣).

(٥) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٩٧-٩٨).

(٦) السابق.

في أكثر من موضع في كتاب الله، وكذلك في الشعر العربي يحسن تلك الضرورة، وتجويز مجيئها في سعة الكلام يجعل القول بأنها لغة هو الأقرب، والله أعلم.

- **حذف همزة الاستفهام إذا أمن اللبس للضرورة.**

ذكر ابن هشام[١] في المغني أن الألف المفردة تأتي على وجهين، أحدهما: أن تكون للنداء، والثانية: للاستفهام.

ومن أحكام همزة الاستفهام جواز حذفها، سواء تقدمتها (أم) أم لم تتقدمها، واستدلَّ بشواهد هي عين الشواهد التي استدلَّ بها ابن عصفور، ومؤلفو كتب الضرائر، ومنها قول الشاعر:

أَصْبَحْتُ فِيْهِم آمِنًا لَا كَمَعشَرٍ أَتَوْنِي، وَقَالُوا: مِنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَرْ؟[٢]

والوجه أن يقول: أمن ربيعة، أو مضر؟

وأورد القيرواني[٣] خلاف العلماء في جواز حذفها، فذكر أن البصريين يمنعون حذفها، وأشار ابن عصفور إلى أن أكثر ما يقع حذفها مع (أم)، وعلَّل ذلك؛ بأن في ذلك دلالة عليها. واستدلَّ ابن عصفور على حذف الهمزة مع (أم) بقراءة ابن مُحيصن في شواذ القراءات، في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾ [سورة البقرة:٦]. بهمزة واحدة في (أأنذرتهم) مقصورة[٤].

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب (١/١٨- ٢٢- ٢٣).

(٢) البيت لعمران بن حطان عند ابن عصفور، ضرائر الشعر (١٥٨)، ويعقوب، المعجم المفصَّل (٢٩/٣) بمطلع (فأصبحت) وبالفاء في (قالوا)، وشراب، شرح الشواهد الشعريَّة (٥٦٢/٢).

(٣) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٢٠-٢٢١).

(٤) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (١٦٩).

كذلك ابن عبد الحليم جوز حذفها ضرورة، مع دلالة الكلام عليها[١]، وقال أبو علي المظفر: "ويجوز للشاعر المولد حذف همزة الاستفهام للضرورة، مع دلالة الكلام عليها"[٢].

كما قرأ حفص عن عاصم قول سبحانه: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [سورة طه:٧١]. على لفظ الخبر، في حين أبو عمرو، ونافع، وابن عامر قراءتهم بهمزة ممدودة، استفهام، وقرأ حمزة، والكسائي، وأبوبكر عن عاصم بهمزتين، الثانية ممدودة، والأولى للاستفهام[٣].

أما الكوفيون[٤] فأجازوا حذفها، وإن لم يكن هناك دليل عليها، وكلام ابن هشام الآنف الذكر يدلُّ على جواز حذفها في سعة الكلام؛ لأنه لم يقيده بشعر، كما أنَّ ابن جني بعدما أورد قراءة ابن محيصن، وعدَّه من الشواهد التي تدلُّ على حذفها، قال: "قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما رأيت في غير هذا، فيجب أن تحمل هذا عليه أيضًا"[٥]. وهذا هو الصواب فحذفها مع دلالة الكلام عليها جائز في سعة الكلام، ولا يُعد ضرورة.

---

(١) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٢٧٢).
(٢) العلوي، نضرة الإغريض (٢٨٧-٢٨٨).
(٣) ابن مجاهد، السبعة (٣٠٩).
(٤) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٢١).
(٥) ابن جني، المحتسب (١/١٣٠).

المبحث الثالث: ضرائر صرفية:

- **إبدال حركة من حركة:**

١. إبدال الكسرة التي قبل (ياء) المتكلم في (غلامي)، وأمثاله في غير النداء فتحة، فتُقلب الياء لذلك ألفًا.

نصَّ على هذه الضرورة ابن عصفور[١]، وسماها القيرواني (بدل (ياء) الإضافة ألفا في قولك (يا غلامي)، فيقولون (يا غلاما)[٢]، وسماها ابن عبدالحليم (إبدال الألف من ياء المتكلم)[٣]، قال أبو حيان: "ياء المتكلم تُحرَّك وتُسكّن، وهما فصيحتان، وتُحذف ويُجعل ما بقي تامّا، أو تُقلب ألفا، ولا يجوز ذلك إلا في الشعر، وأما في النداء فتجوز أربعتها"[٤]. ومن شواهد هذه الضرورة، قول الشاعر:

فيَا لَهْفَ مَا أُمَّا عَلَيْكَ إذَا غَدَا علَيَّ ذَوُو الأَضْغَانِ بالنَّظرِ الشزرِ[٥]

والوجه: ما أمي عليك، أي يا لهف أمي عليك، ولكنه أبدل الكسرة التي قبل (ياء) المتكلم فتحة، فانقلبت الياء ألفا لذلك ضرورة. وقول الآخر:

---

(١) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٢١٦).

(٢) القيرواني، ما يجوز للشاعر (١٤٦).

(٣) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٣٤٢).

(٤) الموفور، وهو عند ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٣٤٢).

(٥) البيت لعبدالرحمن بن جمانة المحاربي عند الأنصاري، أبو زيد. النوادر في اللغة (١٥٦)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (٢١٦)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (٢٤٣٥/٥).

يا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي، واهْجَعِي[1]

أراد: يا ابنة عمي، فأبدل الياء ألفا. وذكر القيرواني[2] أن هناك من زعم أن هذا ليس من الضرورة؛ لأنه باستطاعته أن يردّ الياء، ولا يكسر الوزن، وقال بعضهم إنه يجوز في الكلام والشعر؛ لأنه أحد لغات الإضافة.

وقد أشار ابن هشام إلى ذلك حينما ذكر أنه إذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء، فالياء ثابتة لا غير، كقولك (يا ابن أخي)، إلا إن كان (ابن أمّ)، أو (ابن عمّ)، فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء، أو أن يفتحا للتركيب المزجي، وقد قرئ قوله (أمَّ) بالفتح والكسر في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [سورة الأعراف:١٥٠]، ثم قال: "ولا يكادون يُثبتون الياء والألف إلا في الضرورة"، واستشهد بقول العجلي[3].

وقد ذكر الآلوسي أن إبدال الحركة من الأخرى واقع في فصيح الكلام، كالنقل والاتباع[4]. والذي أراه أن وجود قراءة قرآنيَّة متواترة بقلب الكسرة فتحة، وتجويز بعض النُّحاة لها، في هذين اللفظين (أمّ، وعمّ) يجعل إبعادها عن الضرورة أقرب إلى الصواب، والله أعلم. أما في غير هذين اللفظين فهي ضرورة.

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي عند جمران، محمد ديوان أبي النجم العجلي (٢٥٩)، والقيرواني، ما يجوز للشاعر (١٤٧)، والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده (٣٥/٤)، وابن منظور، اللسان مادة (عم)، والبغدادي، الخزانة (٣٦٤/١).

(٢) القيرواني، ما يجوز للشاعر (١٤٧).

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك (٣٦/٤).

(٤) الآلوسي، الضرائر (١٤٦).

إبدال الألف همزة:

جاء إبدال الهمزة من الألف في الشعر، وتحريكها بالفتح، وبالكسر، وبالسكون، ومما جاء في إبدالها من الألف وتحريكها بالفتح، قول الشاعر:

وبَعْدَ انْتِهاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ على لِـمَّتي حتَّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُها[1]

والوجه: اشعالّ، ولكنه أبدل الألف همزة؛ ليتوصل بالإبدال إلى التحريك، وكانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات.

ونصَّ على هذا الإبدال السيرافي[2]، وابن عصفور[3]، وابن عبدالحليم[4]، وذكر الأول أن بعض العرب قد تكلّم بمثل هذا فرارًا من التقاء الساكنين، كنحو: (شآبَّة، ودأبَّة)، ونقل ابن جني عن المبرد عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه سمع عمرو بن عبيد[5] يقرأ:﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة الرحمن:٣٩]. بهمز (جأن). قال أبو زيد فظننتُه قد لحن، إلى أن سمعتُ بعض العرب يقول: (شأبَّة، ومأدّة، ودأبّة)[6].

---

(١) البيت بلا نسبة عند الهُنائي، علي بن الحسن. المنتخب من غريب كلام العرب (٦٨٩)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (٢٢٣)، والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده (١٦٩/٤).

(٢) السيرافي، ضرورة الشعر (١٣٥).

(٣) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٢٢١).

(٤) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٣٣٣).

(٥) عمرو بن عبيد التيمي بالولاء، شيخ المعتزلة في عصره، ومفتيها، وأحد الزهاد المشهورين. اشتهر بعلمه وزهده وأخباره مع المنصور العباسي وغيره. توفي سنة (١٤٤هـ). ينظر: الزركلي، الأعلام (٨١/٥).

(٦) ابن جني، المحتسب (١٢٤/١-١٢٥-١٢٦).

وذكر ابن جني[١]تعليلا لهذا البدل بأنَّ الحرف الساكن إذا جاور الحركة فقد تنزله العرب منزلة المتحرك بها، والألف إذا حرِّكت هُمزت كما في قراءة من قرأ بهمز (ولا جأن)، وبهمز (ولا الضألين)[٢].

وحكي عن أيوب السختياني أنه قرأ: {وَلا الضَّالِّين} فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة، لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة[٣]. وروي عن أبي زيد أنه قال: صلّيت خلف عمرو بن عبيد في الفجر فقرأ: (وَلَا الضَّالِّينَ) فقلت: ولم فعلت هذا؟ فقال: كرهت أن أجمع بين ساكنين[٤]. وورود قراءة قرآنيَّة شاذة، وكلمات عربيَّة بهذه الضرورة، يجعلنا نحسن هذه الضرورة، وإن خالفت القياس المطرد.

إبدال الهمزة المفتوحة، المفتوح ما قبلها ألفا.

نصَّ على هذه الضرورة السيرافي[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن عبدالحليم[٧]، ومما استدلوا به قول الشاعر:

---

(١) السابق (١/١٢٤-١٢٥-١٢٦).

(٢) السابق.

(٣) ابن جني، سر الصناعة (١/٧٢).

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (١/١٢٦).

(٥) السيرافي، ضرورة الشعر (١٣٨).

(٦) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٢٢٩).

(٧) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٢٠٤).

راحَتْ بِمَسلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّة فارْعَيْ فَزَارةُ لا هَنَاكِ المرْتعُ[1]

والوجه: لا هنأك، لكنه أبدل من الهمزة ألفا لما احتاج إلى التسكين، والهمزة لا تسكن في هذا الموضع[2]. وذكر السيرافي[3]، والقيرواني[4]، وابن عبدالحليم[5]، أن كونها ضرورة بسبب أنَّ الهمزة إذا وقعت متحركة، متحركا ما قبلها فالقياس أن تجعل بين بين، ولا تبطل حركتها، وإذا جعلها بين بين، لم ينقص من وزن المخففة شيئا، فإذا كان الشاعر لا يقوم له الوزن بذلك، أبدل منها. أما إذا انفتحت، وانكسر ما قبلها، أو انضم فحينئذٍ تُقلب واوًا، أو ياء، كقولك: (مِير) في (مئرة)، و(جُوَن)، في (جؤنة)، وكقولك: (هذا صاحبُ أبيك)، فإن أردت تخفيفها، قلت: (هذا صاحبُ وبيك)، وكذا: (مررتُ بصاحبِ يبيك)، فتُبدل مع المكسورة ياء، ومع المضمومة واوًا، فإذا خالفت هذا كنت في حال التخفيف، فتجعل بين بين.

قال ابن يعيش معلقًا على إبدال الهمزة ألفا، "وهذا قليل من قبيل الضرورة، من حيث كان إجحافا بها؛ لتغيّر لفظها، وإذهاب حركتها"[6].

---

(١) البيت للفرزدق عند، عافور، علي. ديوان الفرزدق (١/ ٤٠٨)، وسيبويه، الكتاب (٣/٥٥٤)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (١١٧)، والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده (٣/٤٧).

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشعر (٣٣٩).

(٣) السيرافي، ضرورة الشعر (١٣٩).

(٤) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٠٤).

(٥) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٣٣٩).

(٦) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصرف (٤١٢).

وذكر السيرافي[1] معقبا على من يقول من العرب (سلته أساله)، و(هما يتساولان) أن ذلك ليس من تخفيف الهمزة، وإنما هي لغة من لغات العرب في الفعل (سأل) خاصة. وقد نص سيبويه على ذلك فقال: "بلغني أنَّ (سلت تسال) لغة"[2]. وقد جاءت قراءة قرآنية متواترة بهذه اللغة، فقد قرأ نافع، وابن عامر (سأل) في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١﴾ [سورة المعارج:١]. غير مهموز[3].

أقول: وإن كان هذا خاصا في الفعل (سأل)، فإن مجيء بعض الكلمات قد أبدلت همزتها ألفا على غرار الفعل (سأل) مسوغ لهذه الضرورة ومحسن لها. والله أعلم.

- **إجراء المصدر على غير القياس في مصدره:**

ذكر القيرواني[4] هذه الضرورة بعد إجراء المعتل مجرى السالم، وهو يريد بهذا أنه إن صحَّ إجراء المعتل مجرى السالم فإنه يصح إجراء المصدر على غير المصدر، ومن ذلك على سبيل المثال: الوزن (أفعل) إذا كان صحيح العين، فإنَّ المصدر منه (إفعال)، ك(أكرم إكراما)، والمعتل كذلك إلا أنَّهُ تُنقل حركة العين إلى الفاء، فتُقلب ألفًا، ثم تُحذف الألف الثانية، ويعوَّض عنها التاء ك(أقام إقامة). إلا أنه جاء المصدر من (أفعل) على (فَعَل)، واستدلَّ القيرواني بقول الشاعر:

---

(١) السيرافي، ضرورة الشعر (١٣٩-١٤٠).

(٢) سيبويه، الكتاب (٥٥٥/٣).

(٣) ابن مجاهد، السبعة (٤٥٠).

(٤) القيرواني، ما يجوز للشاعر (١٧١).

وما بالَّذي أبْصَرتْهُ العيونُ من قَطْعِ يأسٍ ولا مِنْ يَقنْ[1]

والوجه أن يقول: إيقانا، أو يقينا، ولكنه جاء بمصدر على غير المصدر ضرورة. وفي اللسان: أيقن يوقن إيقانا، فهو موقن، ويقنَ ييقن يقنًا، فهو يقِن[2]. وعليه فلا ضرورة في البيت.

وقد أشار القيرواني[3] إلى زعم أكثر الناس أنَّ هذا ليس من اضطرار الشعر، وأنه جائزٌ في الكلام؛ وذلك لمجيء القرآن بمثل ذلك، فقد قال سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾ [نُوح : ١٧]. فيتضح أنَّ المصدر في الآية الكريمة (نباتا) من الفعل (نبت/ فَعَل)، ولو جرى على (أفعل/أنبت) لجاء على (إنباتا/ إفعالا). وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ٨﴾ [سورة المزمل:٨]. فقد جاء المصدر (تبتيلا/ تفعيلا) من الفعل (فعَّل/ بتَّل)، ولو جرى على (تبتَّل/تفعَّل)، لجاء المصدر منه (تبتُّلا، تفعُّلا). والذي أراه أن القول بعدم كون ذلك من الضرورة أقرب إلى الصواب، وذلك للتوسع في أوزان المصادر في اللغة العربية، كما أن مجيء القرآن بذلك يجعل ذلك أقرب إلى الجواز من كونه ضرورة، والله أعلم

(١) البيت للأعشى في ديوانه (٢٣)، تحقيق: محمد حسين مكتبة الآداب (المطبعة النموذجية)، وفي ما يجوز للشاعر (١٧١)، وفي اللسان (يقن)، وفي المعجم المفصَّل (١٣/٨).

(٢) لسان العرب مادة (يقن).

(٣) ما يجوز للشاعر (١٧١).

الخاتمة:

تبين لي من خلال هذا البحث عدة نتائج منها:

١. حينما ترد الضرورة الشعريَّة موافقة للقراءة القرآنيَّة فإن مؤلفي كتب الضرائر قد وقفوا حيال ذلك عدة مواقف، وهي:

- بعضهم لم يزل يعدّ هذه الضرورة خروجا على القواعد النحويَّة الصحيحة، ومنهم ابن عصفور.
- وبعضهم تراوح موقفه بين إخراجها من الضرورة، أو تقويتها؛ لورودها في أفصح نصٍّ وأبلغه وهو القرآن الكريم. فيستدل بالقراءة على جواز الحكم الإعرابي في سعة الكلام، ومنهم السيرافي، ومن الأمثلة التي تدلّ على موقفه هذا:

قال في أكثر من موضع: "وما كان في القرآن مثله، لا يقالُ له ضرورة". كما في ضرورة (إثبات ألف (أنا) في الوصل)، وفي ضرورة (حذف الياء مع الألف واللام).

وأحيانا يقوي الضرورة؛ لورودها في القراءة القرآنيَّة، فنجده يقول في ضرورة (إثبات حرف العِلَّة في الموضع الذي يجب فيه حذفه): "ويشدُّ هذا قراءة ابن كثير... ". وقال في (ضرورة حذف الضمة والكسرة) بعدما أورد القراءة القرآنيَّة: "وهذا يدلّ على جواز ما قلنا ويقويه".

ومن عدها خروجا على القواعد رغم ورود القراءة القرآنيَّة بها فقد ضيّق على نفسه مصادر الاحتجاج والاستشهاد، ووقع في إصدار أحكام الشذوذ والندرة والضرورة.

في حين من رآها ليست من الضرائر فقد أخذ بمن رأى أن القرآن حجة بكل قراءته المتواترة والشاذة، فلا يُوجد في القرآن العظيم حرفٌ واحد إلا وله وجهٌ صحيح في العربيَّة. فالقرآن يُختار له، ولا يُختار عليه، وأن لغته أفصح اللغات، وقد ذكر غير واحد أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن. ولذلك ينبغي أن تصحح قواعد العربيَّة بالقراءة، لا أن تصحح القراءة بقواعد العربيَّة.

٢. ضرورة: حذف علامتي الإعراب (الضمة، والكسرة)، وضرورة: كسر ياء المتكلم المفتوحة، وضرورة: إثبات ألف (أنا) في الوصل، وضرورة: حذف النون التي تأتي مع نون الرفع، قد وردت فيها قراءات قرآنية متواترة، والقول بأنها لغة وليست ضرورة أقرب إلى الصواب والله أعلم.

٣. ضرورة: مد المقصور قد وقع في تجويزها خلاف بين النحاة، وورود قراءة قرآنية شاذة يحسن هذه الضرورة بشرط أن يكون وراء هذا المد سبب مقبول؛ كما في القراءة القرآنية. والله أعلم.

٤. في ضرورة: تحريك الساكن بحركة ما قبله قد وردت قراءة قرآنية متواترة بتحريك المتحرك بحركة ما قبله، وهذا التشابه بين الضرورة وبين القراءة، يحسن هذه الضرورة.

٥. ضرورة: إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم، مخالف للقياس المطرد، وورود قراءة متواترة فيها، يجعلنا نقول: إن الأكثر هو حذف حرف العلة، وهو القياس، وقد يجيء مثبتا في بعض الأحايين.

٦. ضرورة: إبدال الهمزة ألفا، وضرورة: حذف الفتحة من الفعل الماضي، قد وردت فيها قراءات قرآنية شاذة، مما يحسن هذه الضرورة.

٧. ضرورة: مايزاد في القوافي، وضرورة: حذف همزة الاستفهام، وضرورة: إجراء المصدر على غير القياس، القول بأنها ليست داخلة في الضرائر هو الأقرب للصواب والله أعلم، فالأولى من أجل الترنم، والثانية، نزل بها القرآن، ولايؤدي حذفها إلى لحن، أو خطأ، والثالثة: انتشار تلك المصادر في القرآن الكريم.

٨. بعض تلك الضرائر مرتبط بالجانب الصوتي، وجزءا منها هي لغة من لغات العرب، وقد نزل القرآن بأفصح بيان.

٩. إذا صحت رواية القراءة القرآنية وإن خالفت الرسم العثماني فالأولى قبولها في قواعد النحو؛ فإن عدم إثباتها في الرسم ليس لخطئها لغويا أو نحويا- حاشا بأن ينزل القرآن وبه لحن- وإنما ما ثبت عليه الرسم العثماني هو ما كان في العرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه الصلاة والسلام.

١٠. مجيء ضرائر شعرية وافقت قراءة قرآنية متواترة، ولكن قل ورودها، والقراءة الأكثر هي التي عليها القياس المطرد، فنقول هذه الضرورة تحفظ ولا يقاس عليها. وورود قراءة شاذة موافقة للضرورة فإنه يحسن الضرورة. أما يخص الجانب الصوتي كالتنغيم فالأمر واسع. والله أعلم.

١١. وإني أوصي الباحثين بالبحث والتنقيب في كل ما يقوي مصادر الاحتجاج في لغتنا، من خلال كتب الضرائر، وكتب القراءات صحيحها وشاذها، والمعاجم اللغوية.

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد البنا الدمياطي. تحقيق :أنس مهرة ، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م. الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي. تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأصول، دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب تمام حسان، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م. بدون رقم الطبعة، دار الكتب، القاهرة.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي الزركلي، ٢٠٠٢م. الطبعة الخامسة عشرة، دار العلم للملايين، بيروت.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني،١٣٩١هـ -١٩٧١م. الطبعة الثانية، دار الفكر، ببيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن الأنصاري الأنباري، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. الطبعة الرابعة، المكتبة العصرية، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام، المصري الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. محمد محيي الدين عبدالحميد، ٢٠٠٤م. بدون رقم الطبعة، دار الطلائع، القاهرة.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب الأعلم الشنتمري. حققه وعلق عليه: زهير عبد المحسن سلطان،(١٤١٥هـ-١٩٩٤م).الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م). ط١، دار الكتاب العربي، بغداد.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك. حققه: محمد كامل بركات،(١٣٨٧هـ . ١٩٦٧م). بدون رقم الطبعة، دار الكاتب، مصر.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبدالله الأزهري. تحقيق: محمد باسل عيون السود، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني. تحقيق: أوتو تريزل، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٤م. الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .الطبعة الأولى، جامعة الشارقة، الإمارات.
- حاشية الدسوقي على المغني، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م. الطبعة الثانية، دار السلام، مصر.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،(١٤١٨ هـ-١٩٩٧م). الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي، (د — ت). الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، أبو سعيد السكري. تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. الطبعة الثانية، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- ديوان أبي النجم العجلي، محمد أديب جمران ، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م، مطبوعات المجمع الدمشقي، دمشق.
- ديوان أبي دهبل الجمحي، عبد العظيم عبد المحسن. رواية: أبو عمرو الشيباني، ١٣٩٢هـ_١٩٧٢م. الطبعة الأولى، مطبعة الفضاء، النجف- العراق.
- ديوان الأعشى، محمد حسين، (د ـ ت)، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، الجماميز.
- ديوان الفرزدق، علي حسن فاعور، ١٤٠٧ـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- ديوان امرئ القيس، أبو الفضل محمد إبراهيم، ١٩٨٤م . الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر.

- ديوان جرير الحطفي، جرير بن عطية الخطفي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. بدون رقم الطبعة، دار بيروت، بيروت.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعه عبدالعزيز الميمني، (١٣٧١هـ - ١٩٥١م)، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ديوان زهير بن أبي سُلمى، علي حسن فاعور، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان كعب بن زهير، علي حسن فاعور، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- السبعة في القراءات أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، التميمي. تحقيق: شرف، جمال الدين محمد، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. الطبعة الأولى، دار الصحابة للتراث، طنطا.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي. تحقيق ودراسة: هنداوي، حسن، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م. الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني. قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- شرح الملوكي في التصريف، أبو البقاء يعيش بن علي ابن أبي السرايا. حققه وعلق عليه: محمد حسين المحرصاوي، ١٤٣٥هـ -٢٠١٣م. الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية، مصر ـ القاهرة.
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي. تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥م. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سيعيد الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وسيد علي، ٢٠٠٨م. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شعر أبي حية النميري، يحيى الجبوري، ١٩٧٥م. بدون رقم الطبعة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

- شعر خفاف بن ندبة السلمي، جمعه. حققه: نوري حمودي القيسي،(١٩٦٧م)، جامعة بغداد، مطبعة المعارف، بغداد.
- شعر قيس بن زهير، عادل جاسم البياتي،(١٩٧٢م)، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، بغداد.
- الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب ، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.
- الصاحبي في فقه اللغة العربيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس الرازي. علق عليه: أحمد حسن بسج،(١٤١٨هـ-١٩٩٧م).الطبعة الأولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين ، بيروت.
- ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور، الإشبيلي النحوي. تحقيق: محمد، السيد إبراهيم، (د — ت). بدون رقم الطبعة، دار الأندلس، بيروت ـ لبنان.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الآلوسي، ١٣٤١هـ. بدون رقم الطبعة، المطبعة السلفية، القاهرة.
- ضرورة الشعر، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي. تحقيق: عبد التواب، رمضان، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت.
- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، عبدالوهاب بن محمد العدواني، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. بدون رقم الطبعة، وزارة التعليم والبحث العلمي، جامعة الموصل.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام هارون، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م. الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- لسان العرب ، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصري الأنصاري. حققه وعلَّق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر. راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ١٤٢٤هـ .٢٠٠٣م. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت.
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعريَّة، محمد حماسة عبداللطيف، ١٩٩٦م. الطبعة الأولى، دار الشروق.

- اللهجات العربية في التراث، علم الدين أحمد الجندي، (١٩٨٣م)، الدار العربية للكتاب.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبدالله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني. تحقيق وشرح ودراسة: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة، ١٩٧٣م. بدون رقم الطبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وليم بن الورد البروسي، (د – ت). بدون رقم الطبعة، دار ابن قتيبة، الكويت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي. دراسة وتحقيق: عطا، محمد عبدالقادر، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
- المستقصي في أمثال العرب، أبو القاسم محمود جار الله الزمخشري، ١٩٨٧م. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: مهدي المخزومي، و إبراهيم السامرائي، (د – ت)، دار ومكتبة الهلال.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس الرازي. تحقيق: إبراهيم شمس الدين، (١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م).الطبعة الثانية، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: أبو عبدالله محمد حسن الشافعي، بدون رقم طبعة، دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام، المصري، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م. الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، أبو إسحاق الشاطبي. تحقيق: مجموعة من المحققين، (١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م).الطبعة الأولى، معهد البحوث العلميَّة ، مكة المكرمة.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين محمود بن محمد العيني. تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق، وعبدالعزيز محمد فاخر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. الطبعة الأولى، دار السلام، مصر.
- المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي. تحقيق: محمد بن أحمد العمري، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م. الطبعة الأولى، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف، أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث القديم ، مكتبة دار مصطفى البابي الحلبي ، مصر.
- موارد البصائر لفرائد الضرائر، محمد سليم بن حسين ابن عبدالحليم. تحقيق ودراسة: يونس، حازم سعيد، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م. الطبعة الأولى، دار عمَّار، عمَّان ، الأردن.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري. تحقيق: جمال الدين محمد شرف، ٢٠٠٢م. الطبعة الأولى، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر.
- نضرة الإغريض في نصرة القريض، أبو علي المظفر بن الفضل بن يحي العلوي. تحقيق: نهى عارف الحسن، (د -ت)، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، ١٩٨٠م - ١٤٠١هـ. الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م). الطبعة الأولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

البحوث والمقالات:

- هاشم، ماهر خضير. (٢٠١٠م). المشاكلة في اللغة العربية مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية. نشر بموقع:

https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=http%3A%2F%2Fwww.uobabylon.edu.iq%2Fpublications%2Fhumanities_edition3%2Fhumanities_ed3_11.doc

المراجع والمصادر العربية المرومنة

- Itḥāf Fuḍalā’ al-bashar fī al-qirā’āt al-arba‘ah ‘ashar, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Muḥammad al-Bannā al-Dimyāṭī. taḥqīq : D Anas Muhrah, 1427h-2006m. al-Ṭab‘ah al-thālithah, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt-Lubnān.
- Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn ‘Alī ibn Yūsuf al-Andalusī. taḥqīq wa-dirāsat : Rajab ‘Uthmān Muḥammad, murāja‘at : Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, 1418h-1998m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah.
- Al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir fī al-naḥw. Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, taḥqīq : ‘Abd-al-‘Āl Sālim Mukarram, 1406h-1985m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt.
- Al-Uṣūl, dirāsah astymwlwjyh lil-Fikr al-lughawī ‘inda al-‘Arab Tammām Ḥassān, 1420h-2000m. bi-dūn raqm al-Ṭab‘ah, Dār al-Kutub, al-Qāhirah.
- Al-A‘lām, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd ibn Muḥammad al-Dimashqī al-Ziriklī, 2002M. al-Ṭab‘ah al-khāmisah ‘ashrah, Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, Bayrūt.
- Al-Ighrāb fī jadal al-i‘rāb, wa-Lam‘ al-adillah, Abū al-Barakāt ‘Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad al-Anbārī. taḥqīq : Sa‘īd al-Afghānī, 1391h-1971m. al-Ṭab‘ah al-thāniyah, Dār al-Fikr, bi-Bayrūt.
- Al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf. Abū al-Barakāt Kamāl al-Dīn ‘Abd-al-Raḥmān al-Anṣārī al-Anbārī, 1418h -1997m. al-Ṭab‘ah al-rābi‘ah, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Bayrūt.
- Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik. Abū Muḥammad Jamāl al-Dīn Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn Hishām, al-Miṣrī al-Anṣārī, 2004m. bi-dūn raqm al-Ṭab‘ah, Dār al-Ṭalā’i‘, al-Qāhirah.
- Taḥṣīl ‘Ayn al-dhahab min ma‘dan Jawhar al-adab fī ‘ilm majāzāt al-‘Arab al-A‘lam al-Shantamarī. ḥaqqaqahu wa-‘allaqa ‘alayhi : Zuhayr ‘Abd al-Muḥsin Sulṭān, (1415h-1994m). al-Ṭab‘ah al-thāniyah, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt-Lubnān.
- Talkhīṣ al-shawāhid wa-talkhīṣ al-Fawā’id. Jamāl al-Dīn Abī Muḥammad Allāh ibn Yūsuf ibn Hishām al-Anṣārī. taḥqīq : ‘Abbās Muṣṭafá al-Ṣāliḥī, (1406 h-1986m). Ṭ1, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Baghdād.
- Tas′hīl al-Fawā’id wa-takmīl al-maqāṣid. Ibn Mālik. ḥaqqaqahu : Muḥammad Kāmil Barakāt, (1387h-1967m). bi-dūn raqm al-Ṭab‘ah, Dār al-Kātib, Miṣr.
- Al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ fī al-naḥw, Khālid ibn Allāh al-Azharī. taḥqīq : Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, 1427h-2006m. bi-dūn raqm al-Ṭab‘ah, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt-Lubnān.
- Al-Taysīr fī al-qirā’āt al-sab‘, Abū ‘Amr al-Dānī. taḥqīq : Ūtū tryzl, 1402h-1984m. al-Ṭab‘ah al-thāniyah, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Bayrūt.
- Jāmi‘ al-Bayān fī al-qirā’āt al-sab‘, Abū ‘Amr ‘Uthmān ibn Sa‘īd ibn ‘Uthmān al-Dānī, 1428 H-2007 M. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Jāmi‘at al-Shāriqah, al-Imārāt.
- Ḥāshiyat al-Dasūqī ‘alá al-Mughnī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Arafah al-Dasūqī, 1426-2005m. al-Ṭab‘ah al-thāniyah, Dār al-Salām, Miṣr.
- Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-‘Arab, ‘Abd al-Qādir ibn ‘Umar al-Baghdādī. taḥqīq wa-sharḥ : ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, (1418 h-1997m). al-Ṭab‘ah al-rābi‘ah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah.
- Al-Khaṣā’iṣ, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān Ibn Jinnī al-Mawṣilī, (N.D)

- . Al-Ṭabʻah al-rābiʻah, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb, Miṣr.
- Dīwān Abī al-aswad al-Duʾalī, Abū Saʻīd al-Sukkarī. taḥqīq : Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn, 1418h-1998m. al-Ṭabʻah al-thāniyah, Dār wa-Maktabat al-Hilāl, Bayrūt.
- Dīwān Abī al-Najm al-ʻAjalī, Muḥammad Adīb Jamrān, 1427h-2006m, Maṭbūʻāt al-Majmaʻ al-Dimashqī, Dimashq.
- Dīwān Abī dhbl al-Jamḥī, ʻAbd al-ʻAẓīm ʻAbd al-Muḥsin. riwāyah : Abū ʻAmr al-Shaybānī, 1392h _ 1972m. al-Ṭabʻah al-ūlá, Maṭbaʻat al-faḍā', alnjf-al-ʻIrāq.
- Dīwān al-Aʻshá, Muḥammad Ḥusayn, (N.D), Maktabat al-Ādāb, al-Maṭbaʻah al-Namūdhajīyah, al-Jamāmīz.
- Dīwān al-Farazdaq, ʻAlī Ḥasan Fāʻūr, 1407h-1987m, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt Lubnān.
- Dīwān Imri' al-Qays, Abū al-Faḍl Muḥammad Ibrāhīm, 1984m. al-Ṭabʻah al-rābiʻah, Dār al-Maʻārif, Miṣr.
- Dīwān Jarīr alḥṭfy, Jarīr ibn ʻAṭīyah al-Khuṭfī, 1406h-1986m. bi-dūn raqm al-Ṭabʻah, Dār Bayrūt, Bayrūt.
- Dīwān Ḥamīd ibn Thawr al-Hilālī, ṣanaʻahu ʻAbd-al-ʻAzīz al-Maymanī, (1371h-1951m), Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah.
- Dīwān Zuhayr ibn Abī sulmá, ʻAlī Ḥasan Fāʻūr, 1408h – 1988m. al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt.
- Dīwān Kaʻb ibn Zuhayr, ʻAlī Ḥasan Fāʻūr, 1417h-1997m, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt Lubnān.
- Al-Sabʻah fī al-qirāʾāt Abū Bakr Aḥmad ibn Mūsá ibn Mujāhid, al-Tamīmī. taḥqīq : Sharaf, Jamāl al-Dīn Muḥammad, 1428h-2007m. al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-ṣaḥābah lil-Turāth, Ṭanṭā.
- Sirr ṣināʻat al-iʻrāb, Abū al-Fatḥ ʻUthmān Ibn Jinnī al-Mawṣilī. taḥqīq wa-dirāsat : Hindāwī, Ḥasan, 1413h-1993m. al-Ṭabʻah al-thāniyah, Dār al-Qalam, Dimashq.
- Sharḥ al-Ushmūnī ʻalá Alfīyat Ibn Mālik, Abū al-Ḥasan Nūr al-Dīn ʻAlī ibn Muḥammad ibn ʻĪsá al-Ushmūnī. qaddama la-hu wa-waḍaʻa ḥawāshīhi wa-fahārisahu : Ḥasan Ḥamad, ishrāf : Imīl Badīʻ Yaʻqūb, 1419h-1998M. al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt Lubnān.
- Sharḥ al-mulūkī fī al-taṣrīf, Abū al-Baqāʾ Yaʻīsh ibn ʻAlī Ibn Abī al-sarāyā. ḥaqqaqahu wa-ʻallaqa ʻalayhi : Muḥammad Ḥusayn almḥrṣāwy, 1435h-2013m. al-Ṭabʻah al-thāniyah, Dār al-Kutub wa-al-Wathāʾiq al-Qawmīyah, Miṣr al-Qāhirah.
- Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib maʻa sharḥ shawāhidahu, Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Raḍī al-Istrābādhī. taḥqīq : Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Muḥammad alzfzāf, wa-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, 1395 H-1975m. bi-dūn raqm al-Ṭabʻah, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt – Lubnān.
- Sharḥ Kitāb Sībawayh, Abū syʻyd al-Ḥasan ibn Allāh al-Marzubān al-Sīrāfī. taḥqīq : Aḥmad Ḥasan Mahdalī, wa-Sayyid ʻAlī, 2008M. al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt.
- Shiʻr Abī ḥayyah al-Numayrī, Yaḥyá al-Jubūrī, 1975m. bi-dūn raqm al-Ṭabʻah, Manshūrāt Wizārat al-Thaqāfah wa-al-Irshād al-Qawmī, Dimashq.

- Shi‘r Khaffāf ibn Nudbah al-Sulamī, jama‘ahu. ḥaqqaqahu : Nūrī Ḥammūdī al-Qaysī, (1967m), Jāmi‘at Baghdād, Maṭba‘at al-Ma‘ārif, Baghdād.
- Shi‘r Qays ibn Zuhayr, ‘Ādil Jāsim al-Bayātī, (1972m), Maṭba‘at aāl’ādāb fī al-Najaf al-Ashraf, Baghdād.
- Al-Shawāhid al-shi‘rīyah fī Ammāt al-Kutub al-naḥwīyah, Muḥammad ibn Muḥammad Ḥasan shurrāb, 1427h-2007m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt Lubnān.
- Al-Ṣāḥibī fī fiqh al-lughah al‘rbyyah wa-masā’iluhā wa-sunan al-‘Arab fī kalāmihā, Aḥmad ibn Fāris al-Rāzī. ‘allaqa ‘alayhi : Aḥmad Ḥasan Basaj, (1418h-1997m). al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Kutub al‘lmyyah, Bayrūt, Lubnān.
- Al-Ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah, Abū Naṣr Ismā‘īl ibn Ḥammād al-Jawharī. taḥqīq : Aḥmad ‘bdālghfwr ‘Aṭṭār, 1407h-1987m. al-Ṭab‘ah al-rābi‘ah, Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, Bayrūt.
- Ḍrā’r al-shi‘r, ‘Alī ibn Mu’min ibn Muḥammad ibn ‘Alī ibn ‘Uṣfūr, al-Ishbīlī al-Naḥwī. taḥqīq : Muḥammad, al-Sayyid Ibrāhīm, (N.D). bi-dūn raqm al-Ṭab‘ah, Dār al-Andalus, Bayrūt Lubnān.
- Ḍarūrah al-shi‘r, Abū Sa‘īd al-Ḥasan ibn Allāh al-Marzubān al-Sīrāfī. taḥqīq : ‘Abd al-Tawwāb, Ramaḍān, 1405h-1985m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah, Bayrūt.
- Al-Ḍarūrah al-shi‘rīyah dirāsah lughawīyah naqdīyah, ‘Abd-al-Wahhāb ibn Muḥammad al-‘Adwānī, 1410h-1990m. bi-dūn raqm al-Ṭab‘ah, Wizārat al-Ta‘līm wa-al-Baḥth al-‘Ilmī, Jāmi‘at al-Mawṣil.
- Al-Kitāb, ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar. taḥqīq : ‘Abd al-Salām Hārūn, 1408h-1988m. al-Ṭab‘ah al-thālithah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah.
- Lisān al-‘Arab, Jamāl al-Dīn Abī al-Faḍl Muḥammad ibn Mukarram ibn manẓūr al-Miṣrī al-Anṣārī. ḥaqqaqahu w‘llaq ‘alayhi wa-waḍa‘a ḥawāshīhi : ‘Āmir Aḥmad Ḥaydar. rāja‘ahu : ‘Abd al-Mun‘im Khalīl Ibrāhīm, 1424h -2003m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Lubnān Bayrūt.
- Lughat al-shi‘r dirāsah fī al-ḍarūrah alsh‘ryyah, Muḥammad Ḥamāsah Latif, 1996m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Shurūq.
- Al-Lahajāt al-‘Arabīyah fī al-Turāth, ‘ilm al-Dīn Aḥmad al-Jundī, (1983m), al-Dār al-‘Arabīyah lil-Kitāb.
- Mā yajūz lil-shā‘ir fī al-ḍarūrah, Abū Allāh Muḥammad ibn Ja‘far al-Tamīmī al-Qazzāz al-Qayrawānī. taḥqīq wa-sharḥ wa-dirāsat : Muḥammad Zaghlūl Sallām, wa-Muḥammad Muṣṭafá Haddārah, 1973m. bi-dūn raqm al-Ṭab‘ah, Munsha’at al-Ma‘ārif, al-Iskandarīyah.
- Majmū‘ ash‘ār al-‘Arab wa-huwa mushtamil ‘alá Dīwān Ru’bah ibn al-‘Ajjāj, Wilyam ibn al-Ward al-Brūsī, (N.D). bi-dūn raqm al-Ṭab‘ah, Dār Ibn Qutaybah, al-Kuwayt.
- Al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā’āt wa-al-īḍāḥ ‘anhā, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān Ibn Jinnī al-Mawṣilī. dirāsah wa-taḥqīq : ‘Aṭā, Muḥammad ‘Abd-al-Qādir, 1419H-1998M. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, byrwt-Lubnān.
- Al-Mustaqṣī fī Amthāl al-‘Arab, Abū al-Qāsim Maḥmūd Jār Allāh al-Zamakhsharī, 1987m. al-Ṭab‘ah al-thāniyah, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt.

- Mu‘jam al-‘Ayn lil-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī. taḥqīq : Mahdī al-Makhzūmī, wa Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, (N.D), Dār wa-Maktabat al-Hilāl.
- Al-Mu‘jam al-Mufaṣṣal fī shawāhid al-lughah al-‘Arabīyah, Imīl Badī‘ Ya‘qūb, 1417h-1996m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt.
- Mu‘jam Maqāyīs al-lughah li-Abī al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris al-Rāzī. taḥqīq : Ibrāhīm Shams al-Dīn, (1429H-2008M). al-Ṭab‘ah al-thāniyah, Dār al-Kutub al‘lmyyah, Bayrūt, Lubnān.
- Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a‘ārīb, Abū Muḥammad Jamāl al-Dīn Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn Hishām, al-Miṣrī, 1426 H -2005m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Salām, al-Qāhirah.
- Al-Maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-shāfiyah, Abū Isḥāq al-Shāṭibī. taḥqīq : majmū‘ah min al-muḥaqqiqīn, (1428h-2007m). al-Ṭab‘ah al-ūlá, Ma‘had al-Buḥūth al‘lmyyah, Makkah al-Mukarramah.
- Al-Maqāṣid al-naḥwīyah fī sharḥ shawāhid al-alfīyah, Badr al-Dīn Maḥmūd ibn Muḥammad al-‘Aynī. taḥqīq : ‘Alī Muḥammad Fākhir, wa-Aḥmad Muḥammad Tawfīq, w‘bdāl‘zyz Muḥammad Fākhir, 1431h -2010m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Salām, Miṣr.
- Al-Muntakhab min Gharīb kalām al-‘Arab, ‘Alī ibn al-Ḥasan alhunā’y al-Azdī. taḥqīq : Muḥammad ibn Aḥmad al-‘Umarī, 1409H-1989m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah.
- Al-Munṣif sharḥ Ibn Jinnī li-kitāb al-taṣrīf, Abū ‘Uthmān Bakr ibn Muḥammad ibn ‘Uthmān al-Māzinī. taḥqīq : Ibrāhīm Muṣṭafá, w‘bdāllh Amīn, 1373h-1954. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-qadīm, Maktabat Dār Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī, Miṣr.
- Mawārid al-Baṣā’ir li-farā’id al-ḍarā’ir, Muḥammad Salīm ibn Ḥusayn Ibn ‘bdālḥlym. taḥqīq wa-dirāsat : Yūnus, Ḥāzim Sa‘īd, 1420h-2000m. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār ‘mmār, ‘mmān, al-Urdun.
- Al-Nashr fī al-qirā’āt al-‘ashr, Muḥammad ibn Muḥammad al-Jazarī. taḥqīq : Jamāl al-Dīn Muḥammad Sharaf, 2002M. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-ṣaḥābah lil-Turāth, Ṭanṭā, Miṣr.
- Naḍrat al’ghryḍ fī Nuṣrat al-qarīḍ, Abū ‘Alī al-Muẓaffar ibn al-Faḍl ibn Yaḥyá al-‘Alawī. taḥqīq : Nuhá ‘Ārif al-Ḥasan, (N.D), Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah, Dimashq.
- Al-Nawādir fī al-lughah, Abū Zayd al-Anṣārī. taḥqīq wa-dirāsat : Muḥammad ‘Abd al-Qādir Aḥmad, 1980m-1401h. al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Shurūq, al-Qāhirah.
- Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī. taḥqīq : Aḥmad Shams al-Dīn, (1418h -1998m). al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Kutub al‘lmyyah, Bayrūt, Lubnān.